

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

الجلسة ٧٤

الجمعة، ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد إيسي . . . . . (كوت ديفوار)

١' مذكرة من الأمين العام (A/49/453)؛

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٥

٢' تقرير الأمين العام للمؤتمر العالمي المعني

بالحد من الكوارث الطبيعية (A/CONF.172/9)

و (Add.1)؛

٣' مشروع القرار (A/49/L.21)؛

البند ٣٧ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الانسانية والمساعدة الغوثية  
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في  
ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة(و) تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة  
اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام والتعمير والتنمية  
الاجتماعية - الاقتصادية في رواندا المنكوبة  
بالحرب: مشروع القرار (A/49/L.24/Rev.2)؛(ز) تقديم مساعدة خاصة للبلدان المستقبلية لللاجئين من  
رواندا: مشروع القرار (A/49/L.17/Rev.3).الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تستأنف الجمعية  
العامة هذا الصباح نظرها في البند ٣٧ من جدول الأعمال.ولعل الأعضاء يتذكرون أن الجمعية في ٢٨ تشرين  
الثاني/نوفمبر اختتمت مناقشتها للبنود الفرعية في البند  
٣٧ من جدول الأعمال، وذلك باستثناء البند الفرعي (هـ).(ب) المساعدة الاقتصادية الخاصة لفرادى البلدان أو  
المناطق:١' تقارير الأمين العام (A/49/158) و A/49/263،  
و Corr.1 و A/49/356 و A/49/376 و A/49/387، و  
Corr.1 و A/49/388 و A/49/396 و A/49/397، و  
A/49/431 و A/49/456 و A/49/466 و A/49/470، و  
A/49/516 و A/49/562 و A/49/581 و A/49/683؛٢' مشاريع القرارات (A/49/L.28) و A/49/L.30 و  
(A/49/L.31/Rev.1)؛

(ج) العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية:

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب  
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على  
نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع واحد من تاريخ  
النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد  
نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة. وعندما ترد نجمة (\*) بعد نتيجة تصويت مسجل و/أو  
تصويت بنداء الأسماء، فيرجى الرجوع إلى مرفق المحضر.

وأود أن أعلن عن تصويب طفيف في نص مشروع القرار، أرجو من الأعضاء ملاحظة أن لفظة "كثيرا" حذفت سهوا من الفقرة الرابعة من الديباجة. وبالتالي ينبغي أن يكون نص الفقرة الرابعة من الديباجة كما يلي:

"وإذ تلاحظ إن بوروندي ما برحت تبذل الجهد لتخفيف حدة الأثر السلبي الناجم في اقتصادها عن الاضطرابات السياسية الأخيرة، وهو ما ساعد كثيرا بالتالي على تدارك الحالة".

السيد سليوفاغن (بلجيكا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):  
تود بلجيكا أن تنضم الى مقدمي مشروع القرار A/49/L.31/Rev.1.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.31/Rev.1 مع تلك الإضافة؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.31/Rev.1 (القرار ٢١/٤٩ جيم).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): في إطار البند الفرعي (ج)، يقدم مشروع القرار A/49/L.21، الموصى به من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وعنوانه "العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية".

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.21؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.21 (القرار ٢٢/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تحت البند الفرعي (و)، من جدول الأعمال، قدم مشروع القرار A/49/L.24/Rev.2 وعنوانه "تقديم المساعدة الدولية الطارئة من أجل حل مشكلة اللاجئين وإعادة إقرار السلم التام، والتعمير والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في رواندا المنكوبة بالحرب".

وأود أن أعلن أن الهند قد انضمت الى قائمة مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.24/Rev.2؟

وسنبدأ الآن النظر في بعض مشاريع القرارات المعروضة علينا، أي A/49/L.17/Rev.3 و A/49/L.21، و A/49/L.24/Rev.2، و A/49/L.28، و A/49/L.30، و A/49/L.31/Rev.1.

وتبت الجمعية الآن في ستة من مشاريع القرارات المقدمة تحت البند ٣٧ من جدول الأعمال.

وتحت البند الفرعي (ب)، عرضت ثلاثة مشاريع قرارات.

الأول هو مشروع القرار A/49/L.28، المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الى الدول المتضررة من جراء تنفيذ قرارات مجلس الأمن التي تفرض جزاءات على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود)".

أود أن أبلغ الجمعية العامة أن الارجننتين وأوغندا وبيلاروس والدانمرك والسويد انضمت الى مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.28؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.28 (القرار ٢١/٤٩ ألف).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ومشروع القرار الثاني هو مشروع القرار A/49/L.30، وعنوانه "تمويل قوة الشرطة الفلسطينية".

وأود أن أبلغ الأعضاء أن مصر قد أصبحت من مقدمي مشروع القرار.

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.30؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.30 (القرار ٢١/٤٩ باء).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ومشروع القرار الثالث هو مشروع القرار A/49/L.31/Rev.1، بعنوان "المساعدة الطارئة الخاصة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتعمير في بوروندي".

وأود أن أبلغ الأعضاء بأن الجمعية العامة ستنظر في مشاريع القرارات المتبقية في إطار البند ٣٧ من جدول الأعمال في موعد لاحق، سيعلن عنه في "اليومية".

#### البند ١٥٠ من جدول الأعمال

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتهااء الحرب العالمية الثانية (A/49/L.33 و Corr.2)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل الاتحاد الروسي ليعرض مشروع القرار A/49/L.33 و Corr.2.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يشرفني أن أتكلم باسم وفود أذربيجان وأرمينيا وأوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وتركمانستان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان ومولدوفا والاتحاد الروسي.

بوصفي ممثل البلد الذي يترأس الأطراف المشاركة في ميثاق كمنولث الدول المستقلة، يسعدني بالغ السعادة أن أخاطب الجمعية العامة بخصوص الذكرى السنوية الخمسين لانتهااء الحرب العالمية الثانية - وهو حدث كبير سنحتفل به وشيكا. وفي روسيا، كما هو الحال في الدول الأخرى الأعضاء في المجتمع الدولي، أضرت الحرب بكل أسرة فعليا وبالتالي نعلق أهمية كبيرة على هذا الحدث. لقد وجه رئيس الاتحاد الروسي، بوريس يلتسن، نداء إلى الأمم المتحدة بالاحتفال بانتهاء الحرب العالمية الثانية بطريقة مهيبه، وقد حظي هذا الاقتراح بموافقة مجلس رؤساء كمنولث الدول المستقلة بموجب قرار خاص.

ومن بين الدروس الرئيسية المستخلصة في أعقاب الانتصار الذي حقق عن طريق الجهود الموحدة التي بذلتها شعوب كثيرة من مختلف البلدان أن الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وصونهما يتطلبان اتخاذ خطوات موحدة متفق عليها وناشطة من جانب جميع الدول المحبة للسلام، وأنه ينبغي تجنب نشوب النزاعات قدر المستطاع، وأن النزاعات التي تنشب ينبغي تسويتها بالطرق السلمية الخالصة. وهذا يتسم بأهمية خاصة اليوم، حيث لا تزال هناك إمكانية نشوب صراع مسلح بين الدول، ولا تزال الصراعات الإثنية والمحلية تسبب سفكا للدماء، ولا تزال نواجه الخطر المتزايد، خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.24/Rev.2 (القرار ٢٣/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تحت البند الفرعي (ز)، مشروع القرار A/49/L.17/Rev.3 هو بعنوان "تقديم المساعدة الخاصة للبلدان المستقبلية للاجئين من رواندا".

وأود أن أوضح أن الفقرة ٣ من النص الانكليزي لمشروع القرار تحتوي على بعض الأخطاء من قبيل السهو. والنص المصحح ينبغي أن يكون على الوجه التالي:

(تكلم بالإنكليزية)

"تناشد جميع الدول والمنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، كما تطلب إلى المؤسسات الدولية للتمويل والتنمية أن تقدم جميع المساعدات المالية والتقنية والمادية الممكنة لتيسير إعادة تشغيل الخدمات الأساسية التي تضررت في البلدان المستقبلية للاجئين الروانديين؛"

(تكلم بالفرنسية)

هل لي أن أعتبر الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.17/Rev.3؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.17/Rev.3 (القرار ٢٤/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): قبل أن أعطي الكلمة لأول المتكلمين لتعلييل المواقف تجاه القرارات الستة، هل لي أن أذكر الوفود بأن هذه التعليقات تقتصر على عشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد أولسا (جمهورية إيران الإسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفدي أن يعلق على مشروع القرار A/49/L.30 الذي اعتمد توا. إننا نرى أن الاتفاقين المشار اليهما في الوثيقة لن يؤديا إلى الاستعادة الكاملة لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

وفضلا عن ذلك، يود وفدي أن يعرب عن تحفظاته فيما يتصل بأي جزء من القرار يمكن أن يُفسر على أنه اعتراف بإسرائيل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في معرض تعلييل التصويت.

المشهود في تاريخ البشرية من أجل إحياء ذكرى الملايين الذين عانوا وقضوا نحيبهم في لهيب نيران الحرب العالمية الثانية. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء.

السيد غراف تزو رانتزاو (المانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، والسويد وفنلندا والنمسا.

يصادف عام ١٩٩٥ الذكرى السنوية الخمسين لانتهاة الحرب العالمية الثانية - أكثر الحروب التي شهدتها البشرية تدميرا. ويجدر بنا جميعا، نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن نشيد خلال السنة القادمة إشادة خاصة بالتضحيات التي سببتها هذه الحرب.

ولذلك يؤيد الاتحاد الأوروبي بالكامل مشروع القرار المعروض على الجمعية العامة. ونرحب بمبادرة الاتحاد الروسي في هذا الصدد، وقد قمنا بالتعاون الوثيق في إعداد مشروع القرار الذي تشارك في تقديمه جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، علاوة على البلدان التي هي في طور الانضمام الى الاتحاد.

إن الاتحاد الأوروبي يجمع فيما بين البلدان التي حاربت على الجانبين المتعارضين في الحرب العالمية الثانية. ومعظم الدول الأعضاء اليوم تضررت بصورة مباشرة من جراء الحرب. وعلى الرغم من التجارب التي تتباين تباينا عظيما، هناك اتفاق على أن انتصار الحلفاء الذين أطلق عليهم حينئذ "الأمم المتحدة" كان يمثل عملية تحرر. ولا نتجاهل بقولنا هذا انقسام أوروبا الذي نجم أيضا عن الحرب.

إن شعوبنا تتذكر جيدا أهوال الحرب العالمية الثانية. وأن إحياء ذكرى جميع ضحايا الحرب يتجاوز تذكر الذين ماتوا أو عانوا، فالأمر يتعلق بتكريم الرجال والنساء الذين حاربوا من أجل استعادة الكرامة الانسانية، وبتأبين الأبرياء الذين عانوا. وأخيرا، فإن الأمر يتعلق بإحياء ذكرى جميع الضحايا من أجل الأجيال المقبلة.

وكما يشير عن حق مشروع القرار، أوجدت نهاية الحرب العالمية الثانية الظروف لإنشاء الأمم المتحدة. وميثاق هذه المنظمة أثر حي للدروس التي تعلمناها نتيجة للحرب. فويلات الحرب لم تستأصل ولكن الأمم المتحدة والمبادئ المكرسة في ميثاقها تمثل أدوات لا غنى عنها في الكفاح من أجل السلم وحقوق الانسان الأساسية. ولهذا

ونحن على اقتناع بأنه لا يمكن لأي هدف أن يبرر شن الحرب. إن صون السلم أسمى ما تطمح اليه دولنا وجميع الأعضاء الآخرين في المجتمع الدولي. إن الوفود التي يشرفني أن أتكلّم باسمها، شأنها شأن بقية المشاركين في تقديم مشروع القرار، تنطلق من الفرضية القائلة بأن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تبذل ما في وسعها لوضع نهاية للصراعات المسلحة القائمة، وللمنع وقوع صراعات مماثلة في المستقبل، ولتعزيز فعالية الأمم المتحدة بكل السبل الممكنة بوصفها العنصر المركزي لنظام الأمن الجماعي الرامي الى تحقيق الهدف النبيل المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة بأن:

"ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

وأود أن أعرض بإيجاز مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.33 و Corr.2. ويسرني أن أشير الى أن الجمهورية التشيكية وهنغاريا قد انضمتا الى قائمة المشاركين الـ ٤٦ الواردة أسماؤهم في مشروع القرار.

في فقرات الديباجة تؤكد الجمعية العامة أن نهاية الحرب العالمية الثانية أوجدت الظروف الملائمة لإنشاء الأمم المتحدة؛ وتعيد رسميا تأكيد تمسك جميع الدول الأعضاء بقوة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه؛ وتؤكد وجوب التغلب على ما تبقى من مخلفات الحرب العالمية الثانية وضرورة التعاون بين جميع الدول الأعضاء لخلق مناخ جديد يقوم على الوثام الدولي؛ وتؤكد أن العمل النشط لتعزيز دور الأمم المتحدة وفعاليتها باعتبارها العنصر الأساسي في نظام الأمن الجماعي والأداة الفاعلة في مساندة السلم والأمن الدوليين إنما يخدم مصلحة البشرية عامة.

وفي فقرات منطوق مشروع القرار، تعلن الجمعية العامة سنة ١٩٩٥ سنة عالمية تتذكر فيها الشعوب ضحايا الحرب العالمية الثانية؛ وتدعو جميع الدول والشعوب الى أن تحتفل رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لإنهاء الحرب العالمية الثانية؛ وتقرر أن تعقد الجمعية العامة اجتماعا رسميا خاصا احتفالا بذكرى ضحايا الحرب في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥؛ وتطلب الى الأمين العام أن يتخذ التدابير اللازمة لتنفيذ هذا القرار.

ونحن ندعو جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى الاحتفال بطريقة شاملة ورسمية بهذا اليوم

هامبورغ، ودرسدن، وكولون، وطوكيو، وهيروشيما وناغازاكي.

لقد ألحقت الحرب العالمية الثانية معاناة كبيرة بالشعوب في كل مكان: بالجنود، والبحارة، وأفراد القوات الجوية، ومشاة الأسطول الذين ماتوا في المعركة، وبمدنيين أبرياء، بما في ذلك الملايين الذين ماتوا في المحرقة، في معسكرات الاعتقال. إن كثيرين جدا في أنحاء العالم ما زالوا يحملون معهم ذكريات مأساوية وجراحا بدنية نتيجة صراع بلل التراب الوطني بدماء الرجال والنساء والأطفال.

ولم يقتصر عبء الحرب على أمة بمفردها؛ لقد عانى منه الجميع. ولذلك، يحدونا الأمل أن يصمت الجميع وأن يتفكروا. ولا يمكن السماح لذكريات هذه التجربة الجماعية المروعة بأن تخبو. ويجب ألا يسمح العالم لنفسه بأن يتعرض مرة أخرى لأهوال حرب عالمية.

وفي الفقرة ٢ من مشروع القرار A/49/L.33 تدعو الجمعية العامة:

"جميع الدول والشعوب إلى الاحتفال رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاة الحرب العالمية الثانية".

لقد أنشأت حكومة بلادي فعلا لجنة لذكرى الحرب العالمية الثانية لتمارس أنشطة على المستوى الوطني وتنسق احتفالات محلية في الآلاف من المجتمعات المحلية في أنحاء الولايات المتحدة. لقد أعدت هذه اللجنة مواد وبرامج تثقيفية وأقامت معارض متنقلة بشأن المجهود الحربي أعقاب الحرب.

وخلال السنة، ستقيم مجموعات المحاربين القدماء في المدن والقرى في شتى أرجاء الولايات المتحدة احتفالات يشترك فيها في حالات كثيرة محاربون قدماء من بلدان أخرى. وبالإضافة إلى هذا، ستقيم مختلف المتاحف معارض عن إسهام الصناعة الأمريكية والعلوم في المجهود الحربي، وأيضا عن إسهامات المدنيين الأمريكيين على الجبهة الداخلية؛ كما ستقام حفلات موسيقية في أنحاء البلاد تخليدا لذكرى ضحايا الصراع؛ وستقام ندوات لمناقشة أفضل السبل لتجنب نشوب صراع آخر عالمي النطاق، بما في ذلك - بطبيعة الحال - الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في منع الحروب.

من السليم أن نؤكد اليوم بصورة رسمية التزامنا تجاه المنظمة وتجاه مبادئها.

ونأمل أن تكون سنة الاحتفال التي يعلنها مشروع القرار هذا مصدر الهام لشعوبنا. ونأمل أن تخاطب الأنشطة الخاصة والحكومية الشباب. على أية حال ويعتزم أن تكون سنة ١٩٩٥ سنة احتفال للشعوب وليس مجرد سلسلة من الأنشطة الرسمية.

والاتحاد الأوروبي على استعداد للإسهام، في إطار الأمم المتحدة، في اجتماع مهيب ورسمي للجمعية العامة في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

ونأمل أن يتم اعتماد مشروع القرار المعروض على الجمعية بتوافق الآراء.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن الولايات المتحدة فخورة بأنها تشارك في تقديم مشروع القرار الذي يعلن عام ١٩٩٥ سنة عالمية لاحتفال الشعوب بذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية. ويدعو النص إلى عقد اجتماع خاص لهذه الهيئة يوم ١٨ تشرين الأول/أكتوبر القادم. إن من الملائم أن تحتفل الجمعية العامة احتفالا رسميا بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاة أكثر الحروب دموية وتدميرا في التاريخ؛ فهذه الحرب كانت صراعا أزهقت فيه أرواح حوالي ٥٣ مليونا من البشر وتسبب في معاناة هائلة للشعوب في جميع أركان العالم.

ومن الملائم أن يكون الاتحاد الروسي هو المتبني الرئيسي لمشروع القرار الاحتفالي هذا. لقد فقد ٢٦ مليونا من الروس أرواحهم فيما يسميه الروس "الحرب الوطنية العظمى" وهي حرب لا بد لهذه الهيئة أن تضمن أن تظل لها إلى الأبد صفة آخر حرب كبرى. وهذا الالتزام بالسلام لا يمكن أن ينشط ويزداد حدة إلا بتذكرنا لشعب لينينجراد الذي تحمل ببطولة أهوال حصار دام ٩٠٠ يوم وأبطال ستالينجراد، الذين ساهموا إسهاما هائلا في تحقيق النصر النهائي؛ وإلا بعدم نسياننا أبدا الرجال والنساء الشجعان، أفراد القوات المسلحة الأمريكية الذين بذلوا أرواحهم في أوروبا، وإفريقيا، وآسيا، والمحيط الهادئ، من بيرل هاربور إلى إيوو جيما، من يوم الخلاص إلى معركة البولج؛ وإلا بتذكرنا مواطني نانجينغ، ووارسو، وروتردام، ولندن ومالطة، ومانيلا وسنغافورة، الذين تحملوا أهوالا لم يبق لها مثيل؛ و، نعم، بتذكر قتلى

عندما نفكر في المذابح وإراقة الدماء التي وقعت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، لا بد من أن نتساءل عما إذا كان العالم قد استوعب تماما دروس تلك الحرب. إن واحدا من أعظم قادة العالم في هذا القرن، وينستون تشيرتشل، قال ذات مرة: "إن المسترضي هو من يطعم التمساح آملا أن يكون آخر من يأكله". إن الاسترضاء والانزعالية لم يختفيا من العالم؛ بل إن هذه المشاعر يعبر عنها بصراحة ووضوح في أماكن عديدة. وقصر النظر هذا هو الذي مكن الفاشية والنازية من الظهور في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية التي ينبغي أن تكون تكلفتها الباهظة درسا لنا جميعا، وخاصة اليوم.

لقد كان ثمن الاسترضاء والعدوان والصراع في الحرب العالمية الثانية ثمنا فادحا: موت عشرات الملايين من الجنود والمدنيين في أكبر حمام دم عرفه التاريخ؛ والتضحية بجيل كامل من الشباب؛ وتخريب المراكز الثقافية في العالم؛ وذبح المفكرين، وتدمير الفن والمعمار والجمال والحياة.

إن الحرب التي شنها النازيون شتتت العالم بأسره، ووجهت السخط ضد الشعب اليهودي بصفة خاصة. ولم تكن الإبادة المنظمة لليهود الأوروبيين فريدة في تاريخ الحرب العالمية الثانية فحسب، بل كانت ولا تزال فريدة في تاريخ البشرية. لقد عبأ النازيون كل قطاع من قطاعات المجتمع في جهد وطني لتدمير كل اليهود: الحكومة والجيش والعلم والدوائر الأكاديمية وأوساط الأعمال والفنون، كلها تواطأت لتنزع عنهم الصفة الإنسانية أولا، ثم تدمرهم. ولم تكن نية النازيين الغزو أو الاستعباد، بل كانت إبادة أمة بأكملها. كان اليهود يُقتلون لأنهم يهود. وكان ذنبهم الوحيد أنهم ولدوا لآباء يهود. وأفضل من عبر عن هذه الحقيقة أحد من نجوا من المحرقة - إيلي فيسل، عندما كتب: "لم يكن كل الضحايا من اليهود، ولكن كل اليهود كانوا ضحايا".

كانت السنوات بين ١٩٣٩ و ١٩٤٤ آخر وأحلك أيام التشريد اليهودي. فالإبادة المنظمة للسكان اليهود المدنيين في المناطق التي احتلها النازيون أصبحت أحد أهداف الحرب الرئيسية عند النازيين. ستة ملايين يهودي، أي ثلث يهود العالم، أبيدوا.

ولم يقتصر دور الشعب اليهودي في الحرب العالمية الثانية على دور الضحية. فقد شارك الجنود اليهود في الكفاح ضد النازية. وحاربوا بوصفهم يهودا في جيوش

وخلال هذه الأنشطة، لن ينصب التركيز على التنديد بالغير. إن الأمريكيين سيتذكرون بالتأكيد التضحيات العظيمة التي قدموها هم وأسرهم وأقاربهم منذ ٥٠ عاما. وسيتذكرون المآسي الشخصية الكبيرة التي تعرضت لها شعوب دول كثيرة. والأهم من ذلك، أنهم سيتذكرون روح التعاون الدولي والمساعدة المتبادلة التي خلقتها الحرب والدور الذي أدته هذه الروح. ولا تزال تؤديه في تعزيز السلم والديمقراطية والحرية الفردية في أنحاء العالم. إنهم سيتذكرون أن الأمم المتحدة ظهرت - مثل طائر العنقاء - من بين رماد الحرب العالمية الثانية، وأن جميع أطراف الصراع تعهدت الآن وفقا لما جاء في الميثاق بـ: "أن [تنفذ] الأجيال المقبلة من ويلات الحرب".

إن عزمنا المشترك على تجنب كارثة عالمية أخرى يشكل جذور الأمم المتحدة. وإذ ننظر إلى الوراء وإلى ما كان مصدر الإلهام لنا في ذلك الوقت، يجب أن نعيد تكريس أنفسنا لأهداف هذه المنظمة ومثلها أي السعي إلى تحقيق نزع السلاح، وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفوق كل شيء، الجهود الرامية إلى إرساء قواعد مستنيرة لحقوق وكرامة الإنسان وحكم القانون. هذه هي التركة التي أورثنا إياها أولئك الذين قاتلوا خلال الحرب العالمية الثانية. فلنكرم تضحياتهم ولنعرب عن امتناننا ببناء السلم الذي ضحوا من أجله بكل عزيز وغال. إن قيمتنا ستقاس بنوعية السلم الذي نبنيه تكريما لهم.

وفي الوقت الذي يدوي فيه صوت البوق أمام النصب التذكاري لقتلى الحرب في بلد من بلادنا، ليتعهد كل منا بأن ذكراهم ستظل حية. لقد اشتروا سلمنا وأرواحنا بتضحياتهم. ولن تضيع ذكراهم أبدا.

السيد يعقوبي (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقديرنا للاتحاد الروسي لأخذه زمام المبادرة بعرض هذه المسألة على الجمعية العامة. لقد قدمت إسرائيل تأييدها القلبي للمبادرة الروسية بالاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتهااء الحرب العالمية الثانية. ونحن فخورون أيضا بالمشاركة في تقديم مشروع القرار الخاص بالاحتفال. إن الاحتفال بانتهاء الحرب العالمية الثانية التزام معنوي علينا، ليس فقط تجاه الجنود الذين سقطوا في المعارك، وإنما أيضا تجاه الأجيال المقبلة حتى تتعلم من الماضي. إن دروس الحرب العالمية الثانية دروس أبدية، وهي دائما واردة، ودائما جديدة بالانتباه إليها.

وكانت الصين التي غزاها المعتدون الأجانب ضحية من ضحايا تلك الحرب. وكانت في الوقت ذاته أحد المشاركين الرئيسيين في الكفاح العالمي ضد الفاشية. وعلى غرار العديد من البلدان والشعوب الأخرى المحبة للسلم والعدالة، قدمت الصين وشعبها تضحيات هائلة وإسهامات هامة في تحقيق النصر الشامل في الحرب العالمية الثانية.

لقد كان درس الحرب العالمية الثانية درسا مريرا حقا. وتجارب الماضي، إذا لم تُنسى، تظل مرشدا للمستقبل. ويرى الوفد الصيني أن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للانتصار في الحرب العالمية الثانية له مغزى تاريخي عظيم، مغزى عملي وبعيد الأثر، في أنه يتيح لنا فرصة لتكريم ذكرى الضحايا الأبرياء، وذكرى الذين ضحوا بأرواحهم من أجل العدالة والسلم، وللإعراب عن تطلع شعوب العالم أجمع إلى السلم، ويمكننا في الوقت ذاته من تثقيف شعوب العالم والأجيال المقبلة باستخلاص العبر من التاريخ، حتى تقدر قيمة السلم وتحول دون نشوب الحرب مرة أخرى.

إن عالم اليوم ليس هادئا بأي حال من الأحوال. فلا يزال يعج بمختلف العوامل المزعة للاستقرار. والصراعات والنزاعات في بعض المناطق، بصفة خاصة، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والاستقرار في العالم، ولأرواح الناس وممتلكاتهم. وفي ظل هذه الظروف، يواجه المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة، مهمة شاقة، هي البحث عن أفضل وسيلة لضمان سلم العالم وأمنه.

إن الصين تنتهج دوما سياسة خارجية مستقلة تدعو إلى السلم. فهي تنادي بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وتعارض استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية. ونرى أن الوسيلة الأساسية لمنع الصراعات الدولية هي التقيد الصارم بمبادئ التعايش السلمي الخمسة، وهي الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والمساواة والنفع المتبادل، والتعايش السلمي.

لقد أثبتت التجربة العملية ما لهذه المبادئ من حيوية هائلة. فبوسع جميع الأمم بصرف النظر عن تباين أنظمتها الاجتماعية وايدولوجياتها وقيمها ومعتقداتها الدينية أن تعيش في وئام وأن تتعاون بما يعود عليها بالنفع المتبادل ما دامت تلتزم بهذه المبادئ. وعدم قيامها بهذا إنما يؤدي إلى الاحتكاك والمواجهة بل وحتى إلى

المقاومة وفي المقاومة السرية في كل أنحاء أوروبا. وحارب اليهود في فلسطين تحت الانتداب بكل إباء في اللواء اليهودي بالجيش البريطاني. ومن كانوا مواطنين في بلدان الحلفاء قاتلوا بوصفهم روسا وأمريكيين وبريطانيين وكنديين وفرنسيين وغيرهم.

إننا جميعا ندين بالفخر والعرفان للأمم التي حاربت لإنهاء الحرب وتحرير البلدان المحتلة وإعطاء أمل جديد لشعوب العالم وأممهم. لقد كانت هذه أسمى أوقاتها. وأملنا أن نعمل جميعا على نحو يليق بذكرى الملايين الذين ضحوا بشبابهم وأرواحهم لإنقاذ الآخرين، لإنقاذ الإنسانية.

وعلىنا التزام ببناء عالم يقوم على التسامح والاحترام المتبادل - ولكن علينا ألا نتسامح أبدا مع التطرف أو الفاشية أو الدكتاتورية - وكلها آفات ما زالت تفتك بالعالم حتى اليوم. ربما تكون رسالتنا اليوم أعظم مما كانت عقب نهاية الحرب العالمية الثانية مباشرة. ولا يمكننا أن نغير الماضي، ولكن يمكننا أن نتعلم من دروسه. ومسؤوليتنا هي أن نشكل المستقبل بحكمة؛ ولا بد من أن يكون ذلك ثمرة الاحتفال بالعيد الخمسين للمنظمة.

لقد قامت الأمم المتحدة على أنقاض عالم دمره الحقد والعنف لكي "تنبذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب". وأخطار التعصب والتحيز والتمييز هي من الدروس الباقية لتلك الفترة الحالكة من تاريخ الإنسانية. وعلى الأمم المتحدة رسالة خاصة هي ضمان ألا تظل هذه الشرور برؤوسها أبدا مرة أخرى. وبينما تؤدي هذه الرسالة، فلتذكر دولها الأعضاء دوما جذورها، ولترسم طريقها إلى المستقبل بأمانة.

السيد لي جاوشنغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية):  
إن الحرب العالمية الثانية التي وضعت أوزارها قبل ٥٠ سنة تقريبا، كانت طامة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الإنسانية. فقد جرقت العالم بأسره في كارثة مروعة كان ضحيتها أعداد هائلة من البشر، إما ماتوا أو عانوا معاناة يعجز عنها الوصف تحت وطأة المعتدين الحديديين، والأدهى من ذلك أن الكثير من البشر ذوي المثل العليا ضحوا بأرواحهم الغالية وهم يكافحون ضد العدوان ويدافعون عن السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية ويجاهدون في سبيل السلام والحرية.

١٩٨٧، ونحن نأمل أن نشارك مشاركة نشطة في الاحتفال بالذكرى العالمية لانتهاة الحرب العالمية الثانية، الذي سيجري في العام المقبل.

فثمة دروس كثيرة جدا يمكن استخلاصها من التجارب المروعة التي مررنا بها في الحرب العالمية الثانية. والكثيرون ممن في هذه القاعة سيركزون على هذه الأحداث التي أثرت عليهم أكثر من غيرها. وأود أن أسترعي الانتباه إلى درسين بصفة خاصة يكتسيان دلالة كبيرة بالنسبة لبلداننا.

إن مفهوم تقسيم بلدان أو مناطق إلى مجالات نفوذ، مفهوم هيأ المسرح للحرب العالمية الثانية. والتعلل بضرورة حماية حقوق من يعدون أبناء للوطن قد أدى إلى احتلال تشيكوسلوفاكيا. وينبغي أن نستخلص الاستنتاجات اللازمة من هذين الدرسين.

وفي تأملاتنا للأحداث الماضية، ينبغي أن ننظر إلى ما حدث بأمانة، وأن نحصر على عدم خلق أساطير جديدة كاذبة. من السهل جدا اتباع رسول زائف، كما حدث في عام ١٩٦٩ عندما قررت لجنة حقوق الإنسان الاشتراك في الاحتفالات التي جرت بالذكرى السنوية المئوية لمولد لينين. وبعد ٢٠ سنة تقريبا، تم فضح اسطورة لينين وألقيت رسالته في مزبلة التاريخ. ولكن قد يحتاج الأمر أجيالا لتصحيح المخلفات الزائفة لتلك الأسطورة.

إن الصراعات العرقية والدينية التي تهدد الآن العديد من بقاع العالم، وخاصة أوروبا، تثبت بوضوح أن السياسات التي حاولت دفن الماضي وتأليف تاريخ كاذب قد أدت إلى فظائع رهيبة بلغ من هولها أنها أصبحت تذكرنا بما جرى في الحرب العالمية الثانية. ولهذا دعونا، في الاحتفالات التي سنقيمها جميعا على الصعيدين الوطني والعالمي، ندرس كل من الحرب ذاتها والمدى الكامل لعواقبها، وذلك بأسلوب يكرم أفضل تكريم ذكرى جميع من عانوا بسببها.

إن أفضل سبيل لتكريم ذكرى كل أولئك الذين أفتنهم الحرب هو تجنب المزيد من المواجهات وتقوية نظام الأمن الجماعي.

السيد أوادا (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن سنة ١٩٩٥ ستكون مناسبة تاريخية للتأمل والاحتفال حيث أنها ستصادف، في وقت واحد، الذكرى السنوية الخمسين لانتهاة الحرب العالمية الثانية، التي جلبت على

الصراعات العسكرية. ففي عالم فيه من التنوع ما في عالمنا، ليس أمام الدول من بديل سوى التمسك بمبادئ التعايش السلمي الخمسة، والتوصل إلى أرضية مشتركة وتنحية خلافاتها جانبا لكي تعيش معا في وئام وتوسع إلى تحقق تنميتها المشتركة.

لقد نشأت الأمم المتحدة نتيجة للنصر الكامل لشعوب العالم في الحرب المناهضة للفاشية. وهي ماضية منذ نصف قرن على درب طويل وغير مألوف تحيط به ساحة دولية متقلبة. وفي أعقاب التغييرات الهائلة التي حدثت في الحالة الدولية، نأمل أن تواصل الأمم المتحدة، مسترشدة بميثاقها وبالجهد المشتركة لجميع أعضائها، القيام بالدور الواجب أن تقوم به في صون السلم والأمن العالميين وتعزيز التنمية والتعاون الدوليين.

إن الصين، بوصفها عضوا دائما العضوية في مجلس الأمن، تشكل قوة هامة في سبيل صون السلم العالمي. وفي الوقت الحالي، ينكب شعب الصين الذي يبلغ تعداداه ١,٢ بليون نسمة، على مهمة التعمير الوطني والتنمية الاقتصادية. إننا نريد السلام. ونحن على استعداد للعمل مع الشعوب في جميع أنحاء العالم في جهد مشترك من أجل القضاء على ويلات الحرب نهائيا، وبناء عالم جميل يسوده السلم الدائم والتنمية المشتركة.

السيد فيليستي (استونيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أتكلم هنا اليوم نيابة عن لاتفيا وليتوانيا وبلدي استونيا.

إن الاحتفال العالمي بانتهاء معارك الحرب العالمية الثانية حدث انتظرناه طويلا ولكننا إذ نقتررب من موعد الاحتفال بذكرى انتهاء الحرب، نتذكر أيضا أنه بالنسبة لبلدان عديدة في أوروبا لم تنته للأسف الأعمال العدائية، في أيار/مايو أو أيلول/سبتمبر من عام ١٩٤٥. فقد ظلت بعض البلدان، مثل استونيا ولاتفيا وليتوانيا تتكبد العناء مدى عقود عديدة في مواجهة عواقب الحرب العالمية الثانية. ونحن نشاطر بالكامل الفكرة المعرب عنها في فقرات ديباجة القرار، حيث تؤكد الجمعية العامة على وجوب التغلب على ما تبقى من مخلفات الحرب العالمية الثانية وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. كما نأمل أن يتيح لنا الاحتفال بهذه الذكرى فرصة لمواجهة الماضي بأمانة، بغية تفادي تكرار نفس الأخطاء. لقد دارت مناقشات ومناظرات عامة كثيرة في بلدان بحر البلطيق بشأن مخلفات وآثار الحرب العالمية الثانية، وذلك منذ نشأة أولى الحركات المؤيدة للديمقراطية في عام



مشروع القرار المعروض علينا الآن. وإذني على ثقة من أن الجمعية العامة ستعتمده بتوافق الآراء.

السيد غوريتا (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية):  
لم يتسن للأمم المتحدة حتى الآن أن تحتفل بالذكرى السنوية للحروب التي عصفت بالبشرية في العهد المعاصر. فهي مشغولة بمعالجة الحروب والصراعات الجارية، التي تلحق، للأسف، خسائر كبيرة في الأرواح وتسبب دمارا واسعا لما صنعتها الروح والأيدي البشرية.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية لأي حرب يمكن أن يعني أن نتذكر الضحايا، سواء كانوا ضحايا المنتصرين أو ضحايا المهزومين. فهل نحیی ذكرى الفئة الأولى ونتجاهل الفئة الثانية؟ هل تستطيع أي دولة أو حكومة أن تميز بشكل واضح بين المنتصرين والمهزومين إذا وضعت في اعتبارها أن ضحايا الحرب كانوا دوما أشخاصا عاديين، أشخاصا أبرياء، بغض النظر عن الجانب الذي ينتمون إليه أو يحاربون من أجله؟ من الواضح إن الضحية كانت دوما الحضارة الإنسانية ذاتها.

ولذلك فإن الاحتفال بالذكرى انتهاء حرب لا يتيح فرصة للترحيب بالانتصار فحسب، ولكن يتيح أيضا فرصة للتمعن مرة أخرى، بتعمق وموضوعية أكبر، في أسبابها ونتائجها علاوة على مسؤوليات المنتصرين والمهزومين على السواء. كما أنه فرصة لاستخلاص الدروس التي قد تزيدنا جميعا حكمة عندما نتفحص حالة العالم اليوم ونحاول التوصل إلى حلول.

لقد جرت رومانيا، البلد المحب للسلام، إلى أتون الحرب العالمية الثانية بعد أن عانت من خسائر إقليمية مؤلمة نتيجة لحلف مولوتوف - ريبنتروب، وأمر فيينا، في عام ١٩٤٠، ولم يكن أمام رومانيا خيار آخر إذا أرادت أن تتجنب التفكك وربما الاختفاء من خارطة العالم. وقبل أي إعلان رسمي بالحرب، كانت أجزاء كبيرة من أراضي رومانيا، على حدودها الغربية والشرقية، تخضع بالفعل للاحتلال الأجنبي. ولم تدخل رومانيا الحرب من أجل مصالح اقتصادية أو سياسية وإنما للحفاظ على وجودها بوصفها دولة وبلدا وشعبا.

وبعد ذلك، انضمت رومانيا في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٤٤، من خلال تصميم جميع قواها الديمقراطية، إلى تحالف الأمم المتحدة وحاربت جنبا إلى جنب مع الحلفاء حتى الهزيمة النهائية لألة الحرب النازية. ومن

البشرية أحزاننا يعجز عنها الوصف، والاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء هذه المنظمة العالمية للسلام والتعاون أي الأمم المتحدة.

ومن المناسب والمهم جدا، لذلك، أن نعلن سنة ١٩٩٥ سنة عالمية للاحتفال بالذكرى ضحايا الحرب العالمية الثانية، وكذلك مناسبة لإعادة تأكيد التزامنا بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها.

إن الأمم المتحدة، التي أنشئت نتيجة عزمنا على إنفاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، تمثل القيم العالمية التي تعتنقها جميع أمم العالم، أيا كانت تجاربها التاريخية. ولهذا السبب نمت الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية حقا تعمل من أجل السلم والتعاون. إن الأمم المتحدة، وقد تجاوزت انقسامات الحرب الباردة، أصبح يتوقع منها الآن أن تلعب دورا أكبر من أي وقت مضى في صون السلم والأمن العالميين. لذلك نشعر بسعادة بالغة إذ نرى بذل جهود الآن داخل الأمم المتحدة للتغلب على بعض المخلفات المتبقية من الحرب العالمية الثانية ونحن نقرب من موعد هذه المناسبة الهامة.

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتها الحرب العالمية الثانية سيتيح فرصة ممتازة للتأمل في الدروس التي استخلصناها خلال نصف القرن الماضي من التعاون الدولي. ولكي نقوي إرادتنا المشتركة من أجل تعزيز أوأصر السلم العالمي إذ نستقبل القرن الحادي والعشرين. إن بلدي، اليابان، يتأمل نادما أحداث الحرب العالمية الثانية، وقد عقد العزم على ألا يحدث أبدا عن التزامه بالإسهام في السلم والرخاء العالميين. واليابان لا تلجأ ولن تلجأ إلى استخدام القوة الذي يحظره دستورها، وهي مصممة على أن تظل على الدوام أمة مسالمة.

وبهذه الروح، قرر وفد بلدي الاشتراك في مبادرة الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتها الحرب العالمية الثانية. وتطلع اليابان إلى الاحتفال المقترح بوصفه بداية عهد جديد من العلاقات السلمية والتعاونية فيما بين جميع أمم العالم.

وأود أن انتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقدير وفد بلادي لوفد الاتحاد الروسي على مبادرته باقتراح بند جدول الأعمال المعروض علينا. ووفد بلادي يؤيد بحرارة هذه المبادرة، وقد انضم إلى المشاركين في تقديم

وقرى بأكملها، وألحقت أضرارا بأمم وشعوب لا تزال تعاني من آثارها حتى الآن.

من المعروف بوجه عام إن الاحتفال بأي حدث تاريخي لا يمكن أن يتجه إلى الماضي وحده. ولذا فإن الاحتفال في العام القادم بالذكرى الخمسين لانتهاه الحرب العالمية الثانية مناسبة تدفعنا إلى إلقاء نظرة على الأوضاع الدولية. وفي هذا الإطار، يجدر بالذكر أن المجتمع الدولي تمكن في فترة ما بعد هذه الحرب من تحقيق منجزات عديدة. فقد اختفى الاستعمار من أغلب المناطق، وتمكنت شعوب كثيرة من التمتع بحقوقها في تقرير المصير والاستقلال. وهناك رغبة تكاد تكون جماعية في الحد من التسلح. وتتكاثر الجهود للتغلب على المصاعب الاقتصادية الدولية، والعمل من أجل حماية البيئة والقضاء على الفقر والجوع والمرض. إن هذه الإنجازات التي تحققت بفضل النضال المشترك تشجعنا للمضي قدما نحو تحقيق المزيد في هذه الاتجاهات.

ذلك يقتضي بالضرورة منا جميعا التعاون الدولي الجاد لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ووضع الخطط الكفيلة لضمان الاحترام الفعلي لحقوق الإنسان، وإقامة نظام اقتصادي دولي منصف وعادل، كما يقتضي تكاتف الجهود الدولية لتوطيد الأمن والسلم الدوليين، والعمل باتجاه تعزيزهما من خلال القضاء الكامل على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل، والحد من مناطق التوتر، والقضاء على المنازعات التي ازدادت بشكل خطير نتيجة الخلافات الداخلية والعرقية. كما أن بقايا ظاهرة الاستعمار التي لا تزال موجودة في بعض الأقطار يجب على المجتمع الدولي أن يواجهها بشجاعة وأن يصفىها، ففضية فلسطين مثلا قضية ترجع إلى الاستعمار - الاستعمار المباشر، وهي قضية استعمارية لا شك فيها، ويجب أن تراعى في أي حل هذه الحقيقة.

وكان من الأحداث التاريخية الهامة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية إنشاء الأمم المتحدة باعتبارها محفلا دوليا لصون السلم والأمن الدوليين، وتسوية المنازعات والأزمات بالوسائل السلمية، وتطبيق القانون وتعزيز العلاقات الودية والتعايش السلمي فيما بين الدول. ونحن شعوب العالم، التي وضعت آمالها في الأمم المتحدة لتضمن أمنها وتضمن استقلالها، حري بنا في هذه المناسبة أن نجدد التزامنا الدائم بمقاصد الأمم المتحدة، خاصة التأكيد على تمسكنا بمبادئها، لأن ذلك هو الضمان الوحيد لصد تطلعات بعض الدول التي تحاول أن تسخر الأمم المتحدة لخدمة أغراضها وأهدافها الخاصة، في

الجدير بالذكر أن أكثر من نصف مليون من جنود رومانيا خاضوا الحرب ضد الهتلرية. ومن حيث حجم القوات المشاركة في الفترة الواقعة بين آب/اغسطس ١٩٤٤ و أيار/مايو ١٩٤٥، احتلت رومانيا المرتبة الرابعة من بين بلدان الحلفاء. وعلى الرغم من هذا الإسهام الهام، لم تمنح رومانيا مركز المحارب ضد العدو المشترك. وللأسف، بقيت أصداء هذا الموقف في ميثاق الأمم المتحدة. وإنني واثق من أن هذا الظلم التاريخي سيعالج قريبا، إذا صح فهمنا للفقرة الرابعة من ديباجة مشروع القرار A/49/L.33، المعروض علينا الآن، التي تؤكد:

"وجوب التغلب على ما تبقى من مخلفات الحرب العالمية الثانية".

إن وفد رومانيا يؤيد مشروع القرار اعتقادا منه بأن من المفيد أن نتمتع جيدا في دروس التاريخ. وأود أن أقول أن الضحايا الذين نحى ذكراهم ليسوا فقط الملايين الذين دفعوا الثمن بأرواحهم، ولكن أيضا الشعوب - الشعوب التي صمم من أجلها ميثاق الأمم المتحدة.

وبما أن الشعوب هي ضحايا الحروب، دعونا نعطيها الوسيلة للمشاركة في عملية الحكم واستشارتها في الأمور التي تؤثر على مصائرنا بينما نؤكد على حقها في العيش بسلام. وحتى الآن لم يجد صانعو السلام البلسم الشافي لهذا المرض المتكرر الذي لا يزال يصيب العالم: الحروب. وينبغي لنا أن نجرب الدواء المتوفر لدينا والذي قد يكون شافيا، وهو الديمقراطية. دعونا نأمل أن الأمم المتحدة، باعتمادها مشروع القرار المعروض علينا، لن تعلن سنة ١٩٩٥ سنة عالمية تتذكر فيها الشعوب ضحايا الحرب العالمية الثانية فحسب بل أيضا تستخلص منها الدروس المتصلة بمساعيها ذاتها بغية الحفاظ على السلم وتوطيده من أجل الأجيال الحالية والمقبلة، وبالتالي إكمال العمل النبيل وغير المكتمل لهؤلاء الضحايا.

السيد الزوي (الجمهورية العربية الليبية): السيد الرئيس، إن مرور خمسين سنة على انتهاء الحرب العالمية الثانية مناسبة ينبغي إحيائها. ولذلك فإن وفد بلادي يود أن يعرب عن شكره وتقديره وامتنانه لوفد الاتحاد الروسي الذي اقترح إدراج هذا البند على جدول أعمال دورة الجمعية العامة، باعتبار أن إحياء هذه المناسبة يوطد في عقولنا وفي تصرفاتنا روح الخير والسلام، وهي الروح التي انتصرت منذ ٥٠ عاما مضت على قوى الشر والعدوان التي رمت البشرية في أتون حرب حصدت أرواح الملايين من البشر، وتسببت في دمار طال مدنا

انتهت الحرب العالمية الثانية وتوقفت المدافع وانسحبت الجيوش من مسرح العمليات، ولكن آثار هذه الحرب ما زالت باقية تتجسد في تخلف شعوب عديدة نتيجة ما تتعرض له من ويلات وما عانت من تدمير بسبب ما تركته هذه الجيوش وراءها من ملايين الألغام تفتك يومياً بالأبرياء وتعيق الجهود نحو النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبلادي من بين تلك الدول التي كانت ولا تزال تعاني من كل هذه الآثار وما ينجم عنها من متاعب، إذ كانت الأراضي الليبية خلال الحرب العالمية الثانية مسرحاً لعمليات الجيوش المتحاربة، وقد رحل المتحاربون وتركوا أراضينا مخلفين وراءهم مئات الأطنان من المخلفات وملايين الألغام بثت في مزارعنا وصحارينا، وما زالت بين الحين والآخر تنفجر في الأبرياء من مواطنينا. واليوم فإنه لا يفوتني أن أعيد التأكيد على موقف عبرت عنه بلادي في مناسبات عديدة، بما فيها هذه الجمعية العامة، وهو مطالبة الدول المسؤولة عن زرع هذه الألغام بالاستجابة إلى قرارات الجمعية العامة التي ألزمتها بتقديم المعلومات الضرورية عن هذه الألغام، وتوفير المساعدات الفنية لإزالتها، والتعويض عن الخسائر الناجمة عنها.

لقد أصبحت أحداث الحرب العالمية الثانية تاريخاً، وما هو مهم الآن هو النظر من جديد في الأوضاع الدولية قبل هذه الحرب وبعدها، حيث كانت شعوب عديدة تحت سيطرة استعمارية بغيضة، والآن ومظاهر الاستعمار والسيطرة الأجنبية تكاد تختفي إلى الأبد أمام ضربات الأبطال من الشعوب والفدائيين الذين لن يرتضوا دون الاستقلال بديلاً، لا أقل الآن من أن نطالب تلك الدول الاستعمارية التي دمرت كيانات ودمرت شعوباً وخلفت مآسي، بأن تقدم الاعتذار لتلك الشعوب عما سببته لها من ويلات، وبأن تعوضها تعويضاً عادلاً عما استغلتها من خيراتها. هذا تجديد لنداء أطلقناه من هذا المحفل وهو أن شعوب العالم مطالبة من خلال منظمنا بإصدار قرار تاريخي يدين الاستعمار ويلزم الدول الاستعمارية بتعويض كل الدول التي استعمرت وكل الشعوب التي اضطهدت. هذا الاعتذار وذلك التعويض هما أقل ما يجب علينا حتى لا يعود الاستعمار مرة أخرى ونعود من جديد إلى الولايات وإلى المآسي.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٥، أثار لدى المجتمع الدولي شعوراً عميقاً بالإرتياح وآمالاً متجددة. لقد نجونا من أكبر محرقة شهدتها التاريخ. وكانت فداحة الخسائر في الأرواح والتدمير المادي

تجاهل تام لمبدأ سام من مبادئ هذه المنظمة وهو المساواة الكاملة بين الدول.

ومما هو مثير للقلق أن هذه التصرفات تتم من دول كبرى يفترض أنها الأكثر حرصاً على صون السلم والأمن الدوليين، والسوابق على ذلك كثيرة، فقد تم شن عدوان عسكري بحري وجوي شاركت فيه أكثر من ١٠٠ طائرة على دولة عضو هي بلادي بتهمة ثبت بطلانها، وآخر ما يفند هذه التهمة ما جاء في كتاب بعنوان "الوجه الآخر للخديعة". واتهام مواطنين من بلادي بأن لهما ضلعا في تحطم طائرة أمريكية يرفع من قبل هذه الدول، وهي على علم بحقيقة الحادث وتورط مخابراتها فيه، على علم تام بكل التفاصيل التي نعرفها، والتي سنكشفها إذا ما وافقت الأطراف وإذا ما استطاع مجلس الأمن أن يرغم كل الأطراف على التحاكم أمام محكمة شرعية وعادلة وفي مكان محايد، سنكشف كل هذه الأوراق التي يعلمونها جيداً، هذه التهمة الملفقة التي جاءت بها إلى مجلس الأمن، وهي قضية تتعلق بمسائل قانونية ليست من اختصاص مجلس الأمن من قريب أو بعيد، ولكن نفوذ هذه الدولة الكبرى وغيرها من الحلفاء الأقوياء جعلها تعرضها على مجلس الأمن وتستصدر القرارات والعقوبات على شعب بلادي الذي بات يعاني منذ ثلاث سنوات معاناة غاية في الصعوبة، مات الآلاف من الأطفال ومن النساء ومن الشيوخ لنقص الأدوية وسوء أحوال المواصلات البرية لطول المسافات، كل هذه المعاناة من أجل إرغام ليبيا - والكل يعرف في المجتمع الدولي - من أجل إرغام ليبيا على اتباع سياسة مهادنة لهذه الدول، سياسة التبعية، سياسة الأذيال وقد دفع شعبي نصف سكانه في نضال من أجل الحرية حتى لا يصبح ذنباً للاستعمار، وحتى لا يصبح شعباً تابعاً ذليلاً حقيراً. يريد شعبي بهذا الثمن الباهظ الذي دفعه، وهو نصف سكانه، هذا الثمن الباهظ يريد من خلاله أن يعيش حراً تحت الشمس كأبي شعب من شعوب المعمورة.

إن بلادي تنبه كافة شعوب العالم لخطورة هذه الممارسات، وإذا ما تقاعس المجتمع الدولي عن مواجهة كل هذه التجاوزات فإن بعض الدول الكبرى سوف تتماهى في هذه الممارسات، ولن تتوانى عن خرق مبادئ وأهداف الأمم المتحدة التي تضع فيها شعوب العالم الصغيرة كشعب بلادي آمالها لضمان صون واستقلال وسيادة وحماية حقها في العيش تحت الشمس حرة مستقلة، وعدم السقوط مرة أخرى في أتون الحروب والصراعات والتدمير.

نفس الوقت، لإعادة تشكيل منظماتنا بغية تعزيز شرعيتها وفعاليتها.

لقد شارك وفدي في تقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.33؛ وهو يرحب بالمبادرات الواردة فيه. ذلك إننا نؤمن بأن واجبنا هو أن نستوعب الدروس المستفادة من أحداث الحرب العالمية الثانية المفجعة. وترى البرازيل أنه من اللائق تماما أن نكرس الذكرى السنوية الخمسين لانتهاه ذلك الصراع، للإشادة بذكرى ضحاياه، وضمان ألا يكرر التاريخ نفسه مرة أخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد استمعنا الى آخر متكلم في مناقشة هذا البند.

نبت الآن في مشروع القرار A/49/L.33.

أود أن أعلن أن منغوليا قد انضمت الى مقدمي مشروع القرار هذا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/49/L.33؟

اعتمد مشروع القرار A/49/L.33 (القرار ٢٥/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): بموجب الفقرة ٣ من القرار المتخذ توا، قررت الجمعية العامة أن تعقد، في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، اجتماعا رسميا خاصا تكريما لذكرى التضحيات المتكبدة في الحرب العالمية الثانية.

ولكي تعقد الجمعية هذا الاجتماع الخاص سيكون من الضروري أن يدرج في جدول أعمال الدورة الخمسين بند بعنوان "الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لانتهاه الحرب العالمية الثانية".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة راغبة في ذلك؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يرغب عدد من الممثلين في أخذ الكلمة لممارسة حق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تحدد مدة البيانات التي يدلي بها ممارسة لحق الرد بعشر

شاهدا على الأهوال التي تحملتها الشعوب والبلدان. صحيح إن معظم الأعمال العدائية حدثت في مناطق بعيدة عن امريكا اللاتينية، ولكن المأساة طالت الشعب البرازيلي أيضا. فقد ضاعب أرواح غالبية لأعداد كبيرة من المدنيين في البحر أثناء هجمات تعرضت لها سفن الركاب البرازيلية، كما ضحى الكثيرون من الجنود والطيارين البرازيليين بأرواحهم وهم يحاربون في صفوف قوات الحلفاء لدحر المعتدين. إننا نقول كلمة عرفان نحیی بها ذكراهم وذكرى أعداد لاحصر لها من ضحايا الكفاح ضد قوى القهر في كل مكان في العالم.

ورغم كل التضحيات، تجددت آمال البشرية في المستقبل لأن العدالة والديمقراطية قد سادت في نهاية المطاف، ولأن البلدان التي خرجت من براثن الحرب قد تمكنت من صياغة أشكال جديدة للتعايش الدولي.

انطلاقا من هذه الروح، شرع المجتمع الدولي في إعادة بناء النظام العالمي بإنشاء آليات جديدة للتعاون بين الأمم، وكانت الأهداف بعيدة المدى - إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب والنهوض بالرقى الاقتصادي والاجتماعي للشعوب كافة. وهذه المثل العليا تجسدت في ميثاق الأمم المتحدة باعتباره أسمى وثيقة في العلاقات الدولية، ومحط آمال وتطلعات الأمم كبيرها وصغيرها.

ولكن التطورات اللاحقة، للأسف، لم تكن مؤاتية تماما للإزدهار الكامل لجميع إمكانات المنظمة العالمية.

واليوم، ونحن ننظر وراءنا الى تلك السنوات، ربما نلاحظ بعض أوجه التشابه مع الحاضر. فالبشرية، مرة أخرى، تنظر الى المستقبل بتوقعات وآمال متجددة. وقد انتهت الحرب الباردة وزال معها التهديد بفناء العالم. ويبدو أن الأمل في قدرتنا على النهوض برقى الشعوب كافة ينتعش من جديد.

لقد كان التاريخ شفيقا بجيلنا، لأنه أتاح لنا فرصة ثانية لإعادة تشكيل النظام الدولي على أساس أكثر أمانا وإنصافا. ونحن مدينون لأولئك الذين عانوا في الماضي بآلا نضيع هذه المرة الفرصة المتاحة لتحقيق أهداف السلم والتنمية. وإذ نضع هذا القصد نصب أعيننا، علينا أن نجدد التزامنا بهدف في نزع السلاح والتنمية. وعلينا، فضلا عن ذلك، أن نضطلع بعملية متأنية، وضرورية في

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ١٠٥ من جدول الأعمال؟

#### البند ٣٠ من جدول الأعمال

#### منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي

#### تقرير الأمين العام (A/49/524)

#### مشروع قرار (A/49/L.18/Rev.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة لممثل البرازيل لعرض مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1، المقدم من الأرجنتين، وأنغولا، وأوروغواي، وبنن، وتوغو، وجنوب إفريقيا، والرأس الأخضر، وزائير، وسان تومي وبرينسيبي، والسنغال، وسيراليون، وغابون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وكوت ديفوار، والكاميرون، والكونغو، وناميبيا، ونيجيريا، وبلدي البرازيل.

وأوجد أن أتكلم باختصار عن الملامح الرئيسية للنص والأفكار التي يتضمنها.

إن مشروع القرار يشير إلى التقدم المحرز حتى الآن ويعبر عن رغبة بلدان المنطقة في اتخاذ إجراء ملموس بغية الوفاء بشكل أكبر بمقاصد وأهداف المنطقة. وإزاء هذه الخلفية، تعرض الديباجة بإيجاز العناصر التي تشكل الأساس لتعزيز وتوسيع أواصر التعاون بين بلدان منطقة جنوب الأطلسي.

وأود أن أبرز أن مشروع القرار يتضمن في المنطوق بعض الفقرات التي تعبر عن التزام أعضاء المنطقة بتعزيز التعاون من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل ظروف من السلم والحرية. وبصفة خاصة، فإن الفقرة ٣ من المنطوق تحيط علما بالوثائق المعتمدة في الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في الجنوب الأطلسي، المعقود في برازيليا، في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد جلبر (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): لقد أساء استخدام مناسبة هي مناسبة لمصالحة ممثل قال ما هو خطأ قانونا وما هو إهانة لمجلس الأمن إهانة لأعضائه الذين صوتوا دوما لتأييد قرارات الأمم المتحدة التي تفرض جزاءات على دولة تساند الإرهاب، وإهانة لذكرى من ماتوا بسبب أعمال إرهابية دعمتها حكومة ذلك المتكلم.

وبالنظر إلى طبيعة هذه المناسبة، التي هي وقت للمصالحة، يعتبر البيان الذي اعترض عليه مجافيا تماما لمقتضيات الذوق السليم.

السيد ماطي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): أود أنا أيضا أن أرد بإيجاز على ملاحظات الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية بشأن البند ١٥٠ من جدول الأعمال.

وإنني مثل ممثل الولايات المتحدة، الذي أوافق تماما على تعقيباته، أعتقد أن تلك الأقوال مخالفة للواقع، وهي بمثابة إهانة لمجلس الأمن ولضحايا مأساتي "لوكربي" و "يو تي إيه".

السيد لارسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أتكلم لممارسة حقي في الرد على ممثل الجماهيرية العربية الليبية.

يعرب وفدي عن تضامنه التام مع وفدي الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة. إننا نأسف لأن ليبيا استغلت مناسبة احتفال رسمي لإطلاق اتهامات غير مقبولة بتاتا. ويتعين على الحكومة الليبية أنها تفهم بذلك لا تعبر بأي حال عن الروح التي يتوقع منها مجلس الأمن أن تبديها. فعلى ليبيا أن تمتثل لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وإنني أغتنم هذه الفرصة لأشيد بذكرى ضحايا الاعتدائين اللذين وقعوا على طائرة "يو تي إيه" في الرحلة ٧٧٢، وطائرة "بانام" في الرحلة ١٠٧.

واعتمد ممثلو دول المنطقة أيضا الإعلان المتعلق بالتعاون في مجال الأعمال في جنوب الأطلسي. وإعرابا عن رغبتهم في تعزيز وتكثيف التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري، عن طريق التعاون فيما بين رجال الأعمال في منطقة جنوب الأطلسي، قررت الدول الأعضاء إنشاء فريق عامل دائم ليقوم بدراسة سبل ووسائل تحقيق أهداف تعزيز التعاون التجاري بين دول المنطقة وتشجيع تبادل المعلومات فيما بينها بشأن التجارة وما يتصل بها من قطاعات داخل المنطقة.

وتجدر الإشارة هنا أيضا الى التوقيع على الإعلان الختامي للاجتماع، وفيه أعاد المشاركون التأكيد على أهمية المنطقة كأداة هامة للتعاون فيما بين بلدان جنوب الأطلسي، كما أعادوا التأكيد على قدرة هذا المحفل على المساهمة في تعزيز السلم والأمن الدوليين، واتفقوا على الحاجة الى زيادة الجهود من أجل تعزيز دوره كأداة إقليمية للتعاون. فقد أنشئت آلية للمتابعة فيما بين انعقاد الاجتماعات تتولى طرح اقتراحات محددة وتلقي الأفكار وكفالة متابعة المسائل التي تجري معالجتها فيما بين بلدان جنوب الأطلسي.

والفقرة ١٠ من المنطوق تعرب عن ارتياحها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي، لتحقيق حل دائم لأزمة بين دولتين من الدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي: ألا وهما أنغولا وليبيريا. إن الصراعات في كلا البلدين ألحقت خسائر فادحة بالسكان المدنيين وجلبت أزمة إنسانية ذات أبعاد ضخمة. ومن الضروري جدا أن يقدم المجتمع الدولي الدعم الإنساني اللازم الى أنغولا وليبيريا وأن يساند جهودهما صوب تحقيق السلم الدائم.

إن في وجود جنوب افريقيا بين ظهرانيها وفي العروض المقدمة من حكومتها، وكذلك من حكومة الأرجنتين وبنن، لاستضافة الاجتماعات اللاحقة لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي ما يشهد بتولد قوة دفع جديدة وما يظهر الالتزام بإدامة وزيادة الدعم الذي تحتاجه للوفاء بالتزاماتها تحقيقا لأمانينا الجماعية.

إن إنشاء منطقة سلم وتعاون أعطى زخما متجددا لتعزيز وتوسيع روابط التعاون والتفاهم بين بلدان غرب افريقيا وبلدان أمريكا الجنوبية. إن إمكانيات المنطقة هائلة والتحديات التي تواجهها هائلة أيضا. ومن أجل الوفاء بأهداف إعلان عام ١٩٨٦، تعول الدول الأعضاء في المنطقة على دعم المجتمع الدولي بأسره.

ومن أجل إضفاء حيوية متجددة على المنطقة باعتبارها آلية هامة لتعزيز التعاون والتنمية، اجتمع ممثلو الدول الأعضاء في برازيليا للبناء على ما أنجزته بلدان المنطقة منذ الاجتماع الثاني في أبوجا. وقد حدد المشتركون ثلاث مجالات رئيسية للتعاون هي البيئة البحرية، وجعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة لا نووية، والتعاون في مجال الأعمال.

وفيما يتصل بالبيئة البحرية، اعتمدت الدول الأعضاء إعلانا اتفقت فيه ضمن مسائل أخرى، على حماية البيئة الساحلية والبحرية من التلف والتدهور وغير ذلك من الآثار الضارة الجسيمة، وتنفيذ الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للبيئة الساحلية والبحرية الداخلة ضمن نطاق ولاياتها الوطنية، والتعاون على اكتساب المعارف والأدوات التكنولوجية اللازمة للبحث العلمي بهدف استكشاف واستغلال الموارد الحية وغير الحية، فضلا عن منع التلوث البحري ومكافحته بصورة فعالة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد سينيلولي (فيجي).

أما عن جعل جنوب الأطلسي منطقة لا نووية، فقد اعتمد المشاركون إعلانا هدفه النهائي تحويل منطقة جنوب الأطلسي الى منطقة خالية من الأسلحة النووية. والواقع أنه بفضل التقدم المحرز في الأونة الأخيرة في سبيل بدء النفاذ الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيليكو - بالنسبة لجميع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبفضل الجهود المبذولة في سبيل تنفيذ الإعلان المتعلق باعتبار افريقيا منطقة لا نووية، أصبح يتوفر الإطار اللازم لبلوغ هدف القضاء النهائي على مخاطر وتهديد الأسلحة النووية في منطقة الجنوب الأطلسي، وكما قال السفير سيلسو أموريك متكلما بوصفه وزير الشؤون الخارجية للبرازيل في المناقشة العامة في الدورة الحالية للجمعية العامة:

"إن منطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي ستحول هذه المنطقة الى منطقة خالية من الأسلحة النووية مما يشكل نموذجا للتضامن والأخوة بين القارتين". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة الرابعة، ص ٦)

الرامية الى تحقيقها تحمل في طياتها خطوات متزايدة من التضحية الذاتية والحافز والهدف.

وعلى الجبهة السياسية، حاولت المنطقة إعطاء الأولوية لجهود التحول الى الديمقراطية، واعتماد التعددية السياسية، والمشاركة في الحكم. وفي هذا الإطار، يسرنا أن نرحب بجمهورية جنوب افريقيا في عضوية المنطقة، بعد التحول السياسي الذي مرت به مؤخرا وإننا نتمنى لجنوب افريقيا التوفيق في سعيها الى تنميتها الوطنية والإسهام في الجهود الدولية لضمان السلم والأمن والتنمية.

لقد أدى اعتماد جدول أعمال القرن ٢١ في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ الى التركيز على العلاقة بين البيئة والتنمية المستدامة. ويسعى إعلان ريو الى التعبير عن الحفاظ على البيئة والنظام الإيكولوجي وادارتهما واستغلالهما الرشيد باعتبارهما تراثا مشتركا.

إن الدول الأعضاء في المنطقة، بوصفها دولا ساحلية، تولي أهمية قصوى لادارة الموارد البحرية الحية في المحيط الأطلسي. ولهذا السبب، تواصل إبداء اهتمام كبير بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال الذي اختتم مؤخرا.

ومن بين الصفات الأساسية الواردة في خطة للسلام الدبلوماسية الوقائية التي غرضها معالجة الأزمات قبل أن تنفجر وتتحول الى عنف. واعترافا بقيمة هذا النهج، تواصل الدول الأعضاء في المنطقة تشجيع التسوية السلمية للمنازعات بدلا من اللجوء الى الحرب. وفي هذا الصدد، لا تزال الملحمة المستمرة لعدم الاستقرار في ليبيريا مصدر قلق، في حين أن اتفاقات السلام التي أبرمت مؤخرا في أنغولا توفر فرصة استراحة من الحرب الأهلية التي طال أمدها في ذلك البلد. وتأمل الدول الأعضاء في المنطقة أن يتم التوصل قريبا الى تسوية سلمية تفاوضية للأزمة الليبرية وأن يستمر الوضع السلمي الراهن في أنغولا بما فيه المصلحة العليا للمصالحة الوطنية والسلم والأمن.

ولقد وافقت الدول الأعضاء في المنطقة، اعترافا منها بأنها دول نامية، على أن إقامة منطقة لا نووية في منطقة جنوب الأطلسي تتيح أوسع الآفاق لتنميتها الوطنية والاقليمية. ولذلك، اتخذت خطوة هامة في هذا الاتجاه في

ويحدونا وطيد الأمل في أن تقوم الجمعية العامة على غرار ما فعلته في السنوات السابقة بشأن مشاريع قرارات مماثلة، باعتماد مشروع القرار هذا، الذي يسعى الى مؤازرة الأمانى المشروعة في السلم والرخاء لدى شعوب منطقة جنوب الأطلسي.

**السيد أيواه (نيجيريا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية):  
قبل ثماني سنوات، وبإعلان رسمي، أنشأت الجمعية العامة "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي" بوصفها منطقة دون اقليمية تقع بين قارتي افريقيا وأمريكا الجنوبية ويفصل بينها المحيط الأطلسي. ومنذ ذلك الحين، سعت الدول الأعضاء في المنطقة الى إعطاء مضمون واتجاه للأهداف والمقاصد التي أدت الى إنشاء المنطقة في المقام الأول.

وقد سعت دول المنطقة، بوصفها أداة حيوية ومتطورة باستمرار في مجال التعاون المتعدد الأطراف، الى توحيد صفوفها على أساس خبراتها المشتركة في التنمية وفي ظل تغير تشكيل العلاقات الدولية. وقد عملت في المقام الأول على توفير نمط أساسي في السعي الى السلم والأمن الدوليين من منظور دون اقليمي عن طريق الاتفاق على الاستفادة من الهياكل والاختصاصات المتوفرة في الدول الأعضاء في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية، وفي المجال الانمائي حقا.

وفي الوقت الذي نجد فيه تراجعا واضحا لتعددية الأطراف في صالح التعاون الثنائي فيما بين الدول، ويصبح فيه الانقسام بين الشمال والجنوب أكثر وضوحا، ونجد ممارسات التجارة الحمائية للبلدان المحظوظة في الشمال تستثنى من أسواقها بالفعل الاقتصادات النامية في الجنوب، فإن الدول الأعضاء في المنطقة على افتناع بأنه لا يمكن لأي دولة، مهما أنعم عليها من ثراء ومهما كانت مستقرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية، أن تقوم بمفردها في منح شعبها التنمية التي تمس اليها الحاجة في مشاركة متبادلة وقابلة للاستمرار دون اللجوء الى البلدان الأخرى. وبعبارة أخرى، إننا جميعا نعيش في عالم متكافل.

إن مفهوم التنمية له وجوه متعددة وتتشعب عنه اعتبارات أخرى تمس التنظيم الاجتماعي والحريات الأساسية والرفاهية. وفي رأينا، يجب أن يكون منحنى التنمية الشعب، ومحورها الشعب. ويجب أن تستقي شكلها وفحواها من مفهوم تراكمي مفاده أن جميع الجهود

وأكثر من ذلك الوجود المستمر في جنوب الأطلسي لسفن صيد من كل الأحجام والأنواع والجنسيات.

ولإزالة مخاطر أو أسباب التوتر، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٦، بطريقة مسؤولة، جنوب الأطلسي منطقة سلم وتعاون. ومنذ ذلك الوقت سعت الدول الساحلية إلى تعزيز الثقة فيما بينها عن طريق تهيئة الظروف لإجراء تبادلات سلمية على أساس روابط الدم والعلاقات الأخوية بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية. وفي هذا السياق، نشهد كل يوم المزيد والمزيد من تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدان الكائنة على جانبي المحيط.

وفي إطار هذه الجهود أيضا - وكمثال ساطع على التعاون بين الجنوب والجنوب - عقد الاجتماع الوزاري الثالث لدول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في برازيليا في شهر أيلول/سبتمبر الماضي. وتود حكومة بنن مرة أخرى أن تعرب عن امتنانها لحكومة البرازيل لتنظيم ذلك الاجتماع الذي أدت مداولاته إلى اعتماد تدابير هامة ترمي إلى إعطاء دفعة أخرى للأنشطة في المنطقة.

وهذه التدابير تتعلق بشكل خاص بالتعاون في مجال البيئة البحرية؛ وتكثيف المبادلات الاقتصادية والتجارية والسياحية من خلال التعاون بين مؤسسات المنطقة وتطوير الروابط الجوية والبحرية، وكذلك الاتصالات المباشرة بين بلدان المنطقة؛ وإخلاء نقطة جنوب الأطلسي من الأسلحة النووية، وهو ما جعلته دول المنطقة هدفا مشتركا لتحويل جنوب الأطلسي إلى نقطة خالية من الأسلحة النووية؛ وإنشاء آلية متابعة تتخذ مكانا لها مقر الأمم المتحدة في نيويورك وتكون مهمتها تسهيل تنفيذ القرارات المتخذة على مختلف مستويات المنطقة.

لقد اعترف المشتركون في اجتماع برازيليا بحاجة دول المنطقة إلى أن تتعاون لتأمين الديمقراطية والتعددية السياسية، وكذلك تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وإذا ما كان لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي أن تكون أداة هامة في إرساء أسس قوية للتعاون بين بلدان المنطقة، من المهم أن يجتمع الأعضاء بشكل منتظم، ولهذا فإن وزراء الشؤون الخارجية لدول المنطقة قرروا فعلا الاجتماع في جنوب إفريقيا والأرجنتين وبنن في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي.

الاجتماع الوزاري الثالث للدول الأعضاء في المنطقة، الذي عقد في برازيليا في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٤.

وهكذا، بدخول معاهدة ثلاثيلوكو حيز النفاذ والإبرام القريب لمعاهدة بشأن إعلان جعل إفريقيا منطقة لا نووية، فإن التزام الدول الأعضاء في المنطقة بإقامة منطقة لا نووية أصبح أمرا واقعا. وبهذا الإنجاز، ستحول الموارد النادرة المتوفرة للدول الأعضاء في المنطقة إلى التنمية الاجتماعية الاقتصادية لما فيه صالح سكانها.

وباختصار، إن التعاون المتوخى في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتجارية والتقنية والعلمية والبيئية فيما بين الدول الأعضاء سيجعل المنطقة منطقة سلمية علاوة على جعلها أداة متعددة الأطراف للنهوض بالسلم والأمن والتنمية.

وفي ضوء ما سلف، يسر نيجيريا أن تؤيد مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1.

السيد مونغبى (بنن) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): كما يذكرنا مضمون مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1، الذي قدمه وفد البرازيل في إطار البند ٣٠ من جدول الأعمال، فإن منطقة جنوب الأطلسي، الواقعة بين إفريقيا وأمريكا الجنوبية، لها أهمية استراتيجية واقتصادية في العالم.

والحق إن هذه المنطقة ليست ممرا دوليا خبره منذ قرون بحارة مشهورون تاريخيا، مثل ماغيلان وفاسكو دا غاما، ودييغو سواريز، وباريلمي دياز وكثيرون غيرهم، ولكنها أيضا منطقة حيوية للدول الساحلية بسبب مواردها البحرية القيمة.

ولذلك، كانت تلك المنطقة ولا تزال تعاني من جميع أشكال التنافس، مما يسبب خطرا على السلم والأمن الدوليين.

والدليل على ذلك متوفر في تحمس الدول الاستعمارية التي تنافست بعضها مع البعض منذ القرنين الخامس عشر والسادس عشر لخلق مجالات نفوذ على شاطئ المحيط من خلال استغلال ماهر لنظام "الثلاث M's": العمل الثلاثي Mercantile و Missionary و Military [التجاري، التبشيري، العسكري]. وهناك دليل آخر يتوفر في الاستخدام الخطير لهذا الطريق البحري لنقل العبيد السود من الساحل الأفريقي إلى الساحل الأمريكي. دليل آخر هو وزع قواعد في تلك المنطقة من جانب دول عسكرية وبحرية حديثة،



هذه الأنشطة جميعا ستساعد على دعم السياسة الخاصة بجعل جنوب المحيط الأطلسي منطقة سلم وتعاون.

إن حالات الصراع الواقعة في المنطقة يصاحبها الإفراط في استغلال للموارد البيولوجية لأعالي البحار والتخلص من النفايات الخطيرة، التي تلوث البيئة وتهدد صحة الإنسان. وبالفعل، ألا يذكر تقرير الأمين العام أن في عام ١٩٩٢ كان هناك بالفعل من ٢٠ ٠٠٠ إلى ٦٠ ٠٠٠ طن من هذه النفايات في افريقيا؟

ولما كان هناك ارتباط لا ينفصم بين الأمن والتنمية والديمقراطية، من السهل أن نتفهم قلق دول منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي بشأن وجوب توفر حلول مواتية للمشاكل التي أشرت إليها تواتا. وبالتالي، ترحب تلك الدول بنتائج مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية الرامية الى مكافحة التلوث في البحار والمحيطات. إن جدول أعمال القرن ٢١، والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي توفر فرصا لتعزيز التعاون الدولي عن طريق حماية البيئة، بما في ذلك بيئة جنوب الأطلسي.

لقد أصبحت مناقشات الجمعية العامة بشأن البند المعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي" طقسا من الطقس وهناك خطر أن تصبح مملة إذا لم تنتهز الدول في المنطقة هذه الفرصة لتقيم ما جرى القيام به لتنفيذ القرارات التي اتخذت وذلك رغبة في تحقيق الأهداف التي وضعتها لنفسها ولتوضح العمل المتوخى في المدى المتوسط.

لقد صيغ مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1 مع وضع ذلك في الاعتبار. وليس له من قصد سوى أن يكون حلقة في السلسلة الطويلة للجهود الرامية الى تعزيز السلم والأمن الدوليين، حسبما يتطلب ميثاق الأمم المتحدة.

إن مقدمي المشروع شقوا على أنفسهم بموافقتهم على معظم التعديلات التي اقترحتها وفود مختلفة بهدف مراعاة مصالح جميع الأطراف. ووفقا لما قد يكون ذكر من قبل، فإنهم يحدوهم الأمل في أن يكون في الإمكان اعتماد مشروع القرار دون تصويت.

السيدة فلوريس (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): تشارك أوروغواي باهتمام شديد في المناقشة المتعلقة بمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

وهناك مبادرات إقليمية وعالمية أخرى طرحت مؤخرا وساعدت على تعزيز الأمن في جنوب الأطلسي تستحق الذكر. أولا، هناك احتمالات لإخلاء افريقيا من الأسلحة النووية بشكل فعال وذلك في أعقاب انضمام جنوب افريقيا الى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وانضمامها أيضا الى اتفاقات نظام الضمانات الخاص بالوكالة الدولية للطاقة الذرية. وبعد ذلك هناك الدخول الوشيك لمعاهدة ثلاثيولكو الى حيز النفاذ، وهي المعاهدة التي تحظر الأسلحة النووية في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في أعقاب توقيع الأرجنتين والبرازيل - وهما من دول المنطقة - على اتفاق بشأن استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وقرارهما بالإضمام الى نظام الضمانات بوضع منشآتهما النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وثالثا، هناك إبرام اتفاقية دولية بشأن القضاء على الأسلحة الكيميائية، ستمهد الطريق للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في المنطقة وتعزيز التعاون الدولي في مجال التطوير العلمي والتكنولوجي للأغراض السلمية.

بالرغم من هذه المبادرات السارة، التي يقدرها وفد بلادي حق التقدير، لا يزال أمن المنطقة هشاً. وبالفعل، بينما كان تطور الوضع السياسي في جنوب افريقيا إيجابيا وأدى الى إقامة مجتمع متحد وديمقراطي وغير عرقي - أي هيا ظرفا مواتيا للسلم الدائم - لا يزال هناك مناخ من التوتر في بلدان ساحلية مطلة على الأطلسي.

إن الحرب الأهلية الدائرة بين الأشقاء من أجل السلطة السياسية، وهي الحرب التي ظلت مشتعلة في ليبيريا منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، تهدد باكتساح منطقة غرب افريقيا دون الإقليمية، بل قد تنتشر لأبعد من ذلك، بينما لم يكن السلام يعود الى أنغولا، حيث سيكون من الصعب استئصال تركة ٣٣ عاما من النزاع المسلح. ويود وفد بنن أن يعرب عن التحية للأمم المتحدة والبلدان الصديقة لأنغولا على أعمالها الجديرة بالثناء لاستعادة الظروف اللازمة لحياة طبيعية في ذلك البلد ولبناء حكم القانون.

من الملائم أيضا أن تشجع الأمم المتحدة على مواصلة تقديم الدعم الصلد للجهود الرامية الى إحلال السلام، والتي ظل رؤساء دول أو حكومات الاتحاد الاقتصادي لدول غرب افريقيا يبذلونها في ليبيريا بتأييد من منظمة الوحدة الافريقية - طوال أكثر من أربع سنوات.

وبلدان المنطقة، إيماننا بأنها بآن تنسيق الجهود في مختلف المجالات سيسهم في تحقيق أهداف المنطقة، أكدت من جديد، على مشارف القرن الحادي والعشرين، على الأهمية المتعاظمة لتعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والمالية.

وفي الإعلان الختامي المعتمد في الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون، المعقود في البرازيل في أيلول/سبتمبر الماضي، أعيد التأكيد على دور التكامل الإقليمي ودون الإقليمي في تحسين القدرة التنافسية الدولية للاقتصادات الوطنية، وعلى إسهام ذلك التكامل في عملية التنمية.

وقد أدت الجهود التي بذلتها مجموعة من دول أمريكا اللاتينية إلى التوقيع على معاهدة أسونسيون التي أنشئت بموجبها السوق المشتركة للمخروط الجنوبي. وما من شك في أن السريان الوشيك لتلك المعاهدة سيكون له أثر إيجابي على المنطقة.

كما إن تعزيز الديمقراطية والتعددية السياسية والقضاء على الفصل العنصري من الانجازات الملموسة التي حققتها بلدان المنطقة.

وترى أوروغواي إن حماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وهما هدفان يجب أن يركز عليهما المجتمع الدولي بأسره، لهما أهمية خاصة بالنسبة لبلدان جنوب الأطلسي. وبدءاً بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعقود في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢، والذي اعتمد فيه إعلان ريو وجدول أعمال القرن ٢١ والاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي، أضحت حماية التوازن الإيكولوجي والموارد البحرية الحية مسألة حتمية. نضيف إلى ذلك بدء سريان اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وتطوير اتفاقيتي بازل وبامكو اللتين تنظمان نقل النفايات السامة والملوثات الأخرى والتخلص منها؛ وبلدان المنطقة أطراف في هذه الاتفاقيات.

ويجدر هنا إبراز أهمية الإعلان المتعلق بالبيئة البحرية، المعتمد مؤخراً في الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون، المعقود في برازيليا. ويحث ذلك الإعلان على تبادل المعلومات والمساعدة من أجل تنفيذ اتفاقية قانون البحار، وبخاصة فيما يتصل بتطوير الإمكانيات والقدرات في القطاع البحري وحماية

ونعتقد أن اعتماد مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1 الذي عرضته البرازيل بأسلوب ممتاز، سيسهم في تعزيز الإلتزام المشترك بإنشاء أدوات جديدة لتحسين الروابط داخل المنطقة، والتفاهم بين البلدان الأفريقية وبلدان أمريكا الجنوبية في المنطقة.

إن الأهداف التي ألهمت، منذ ثمانية أعوام، إنشاء منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلس - السلم والتعاون والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحماية البيئة - لا تزال وجيهة حتى اليوم، بل إنها، في ضوء التطورات الدولية الأخيرة، أصبحت أكثر حيوية وعلى قدر أكبر من حسن التوقيت.

إن تفاني المنطقة في قضية السلم هو الذي جعلها تؤيد التدابير الرامية إلى تحقيق السلم الدائم في أنغولا وليبريا. ونحن نرحب على وجه الخصوص بتوقيع حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) على بروتوكول لوساكا.

وفي هذا الصدد، تقدم البلدان الأعضاء في منطقة السلم والتعاون إسهامات ملموسة بتعاونها النشط مع الأمم المتحدة وفي الهيئات الإقليمية من أجل تسوية الصراعات، عن طريق مشاركتها في عمليات حفظ السلم وفي العمليات السياسية المؤدية إلى تسويات سلمية للنزاعات القائمة.

لقد تجلت الرغبة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، تضم القارتين المشاركتين في منطقة السلم، في الجهود المبذولة لضمان السريان الكامل لمعاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتوقيع إعلان مندوزا، والجهود المبذولة في اتجاه تنفيذ إعلان جعل إفريقيا منطقة لا نووية، بما يؤدي إلى إبرام اتفاق بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إفريقيا.

وكان الغرض من إنشاء منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي أن تكون محفلاً مناسباً لتحقيق التعاون المتكامل بين بلدان المنطقة، بغية إقامة أساس راسخ لدعم العمل المشترك في مجالات عديدة - منها الاقتصادي والتكنولوجي والبيئي والثقافي.

إن التعاون بين البلدان النامية هو بلا شك وسيلة فعالة للإسهام في إنشاء نظام عالمي أكثر عدلاً وإنصافاً.

ونعتقد أن كل الدول الأعضاء في المنظمة تشاطر هذين الهدفين. ولهذا فإننا، بوصفنا أحد المقدمين، نحث على اعتماد مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1 دون تصويت.

السيد فان دونيم "مبيندا" (أنغولا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحو لي، بداية، أن أهنئ حكومة نيجيريا على العمل الذي قامت به ممارسة منها لولايتها بوصفها منسقا لمنطقة السلم والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

إن الحفاظ على جنوب الأطلسي كمنطقة سلم وتعاون وسيلة هامة وناجعة لكفالة التعاون المتعدد الأطراف بين أعضائها. وفي هذا السياق، رحبت الدول الأعضاء في المنطقة مع الارتياح بإجراء أول انتخابات ديمقراطية في جنوب افريقيا وبإقامة حكومة جنوب افريقيا الجديدة.

وترحب الدول الأعضاء أيضا بتوقيع اتفاق لوساكا، وهو حدث سيوجد الظروف المؤاتية لإعادة بناء أنغولا ولتنميتها الاقتصادية والاجتماعية ولتوطيد السلم في المنطقة. وبالفعل، ووفاء بالشروط الواردة في بروتوكول لوساكا الذي تم التوقيع عليه بالأحرف الأولى في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، اجتمع البرلمان الأنغولي في الآونة الأخيرة وأقر قانون للعفو ينطبق على جميع الأنغوليين وهو يشمل الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ إلى ١٩٩٤؛ قام رئيس الجمهورية ورئيس الدولة فخامة السيد خوسيه إدواردو دوس سانتوس بإقرار بروتوكول لوساكا والإعلان عنه والتصديق عليه رسمياً؛ ووقع رئيس الجمهورية رسمياً إذنا يفوض وزير الخارجية بالتوقيع على بروتوكول لوساكا نيابة عنه؛ كما قامت الجمعية الوطنية بتفويض رئيس الجمهورية صنع السلم بالنظر إلى أن هذه الصلاحية لا تعود إلا إلى الجمعية الوطنية.

وكما هو واضح للجميع، فقد أقرت حكومة أنغولا، قولا وعملا، الأهمية الكاملة لبروتوكول لوساكا ومضت إلى تنفيذه فورا. ونتيجة لذلك يسعدني أن أعلن هنا أن وقف إطلاق النار مستمر، ويحدوني وطيد الأمل في أن يصل وفد يونيتا العسكري إلى لواندا قريبا جدا حتى يبدأ عمل اللجنة المشتركة المتفق عليها على النحو المقرر.

وأود أن أعتمد هذه الفرصة للشناء على جميع المشاركين، بقيادة الممثل الخاص للأمين العام السيد أليون بلوندين ببي، على النصر الهام الذي تحقق لشعب أنغولا.

البيئة البحرية والمحافظة عليها. كما يشجع، ضمن جملة أمور، على اعتماد كل التدابير اللازمة لمنع تدهور البيئة البحرية وتخفيضه والسيطرة عليه؛ والتعاون على منع إدخال النفايات إلى المنطقة؛ وبذل جهود لضمان الممارسة الكاملة للحقوق في مختلف المناطق الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، لضمان الاستفادة، اجتماعيا واقتصاديا، من استغلالها.

ويشير الإعلان إلى التطبيق واسع النطاق "المبدأ الاحترازي" في إدارة مصائد الأسماك، باعتماد تدابير لخفض مخاطر الآثار الضارة على الموارد البحرية الحية والبيئة. كما يشجع على التعاون من أجل التوصل إلى تدابير لحفظ وإدارة الأرصد السمكية الكثيرة الارتحال والمنتشرة في أكثر من منطقة في أعالي البحار، اتساقا مع التدابير التي وضعتها الدول الساحلية بخصوص تلك الأرصد السمكية.

وكما ذكر ممثلو البلدان الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، أكد المجتمع الدولي إرادته السياسية لزيادة تعزيز التعاون في حفظ وإدارة الموارد البحرية الحية، وذلك أثناء اجتماعات مؤتمر الأمم المتحدة الحكومي الدولي المعني بالأرصد السمكية المتداخلة المناطق والأرصد السمكية الكثيرة الارتحال. وتعتزم دول جنوب الأطلسي أن تسهم في تحقيق ذلك الهدف، وهذا ما دعاها إلى تأييد التفاوض على صك مناسب لحماية البيئة البحرية، يكفل المحافظة على الأرصد المذكورة على المدى البعيد، واستخدامها المستدام.

وقد أدت الحاجة إلى ضمان استمرارية الحوار بين بلدان المنطقة ومتابعة المسائل التي تناولتها الدول الأعضاء، إلى إنشاء اللجنة الدائمة لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

وما أثار اهتمام بلدي بإنشاء منظمات إقليمية تضم دولا ساحلية أو دولا لها مصالح في استغلال الموارد الطبيعية في المنطقة هو الإمكانية الكامنة في المبادرات الإقليمية للتجديد بتطوير القدرات الوطنية، والتنظيم المتكامل والرشد للمحيطات، والاستفادة القصوى من فرص المشاركة في استغلال الموارد.

والدليل الملموس على اهتمام بلدان جنوب الأطلسي بتلك المنطقة يتجلى في عروضها لاستضافة الاجتماعات الوزارية في السنوات المقبلة. وقد طرحت بضعة بلدان هذه العروض الأمر الذي يدل على أنها أداة هامة للتعاون الأفقي وتعزيز السلم والأمن الإقليميين.

بين بلدان جنوب الأطلسي. وبلدان المنطقة متحدة في حماية الموارد البحرية لجنوب الأطلسي وبيئته.

وبداية، اسمحوا لي أن أعرب عن تقدير وفدي للأمين العام على تقريره عن منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي (A/49/524). كما نود أن نشني على حكومات الأرجنتين والبرازيل ونيجيريا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على ردودها على مذكرة الأمين العام المؤرخة في ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٤ التي عبرت فيها عن وجهات نظرها في تنفيذ إعلان منطقة سلم وتعاون في جنوب المحيط الأطلسي.

وناميبييا، بوصفها بلدا عضوا في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، توافق تمام الموافقة على الاستنتاجات الواردة في الوثائق التي اعتمدت في الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي الذي عقد في برازيليا في ٢١ و ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. ويود وفدي أن يؤكد على أن بلدان المنطقة قررت أن تتخذ كل الخطوات الضرورية لمنع تدهور البيئة البحرية الناتج عن الآثار السلبية للأنشطة الإنسانية، وتخفيض هذا التدهور والتحكم فيه.

إن حكومة جمهورية ناميبيا تعتبر أن المنطقة أصبحت بعد انتهاء المنافسات الأيديولوجية أداة دينامية للتعاون بين جانبي الأطلسي في المجالات الاقتصادية والبيئية والعلمية والثقافية وحماية وإدارة الموارد البحرية. إنها إطار لتعزيز السلم والأمن والتجارة، بما في ذلك تطوير المصائد والموارد البحرية في المنطقة. وناميبيا بحكم كونها عضوا نشطا في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي، لا تلتزم بتعزيز التجارة والتنمية الاقتصادية وحماية المصائد والموارد البحرية والبيئة في المنطقة فحسب ولكن أيضا بجعلها خالية من الأسلحة النووية ومن النفايات السامة والخطيرة. وتلاحظ ناميبيا مع الارتياح في هذا الصدد التقدم المحرز في صياغة المعاهدة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، والتقدم المحرز لسريان معاهدة ثلاثيولكو في وقت مبكر لكل دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونلاحظ مع الارتياح التطورات التي وقعت مؤخرا في مجموعة دول جنوب الأطلسي: إجراء أول انتخابات ديمقراطية وإنشاء حكومة ديمقراطية للوحدة الوطنية في جمهورية جنوب أفريقيا. فهذه الأحداث توجد ظروفا مؤاتية للسلم والاستقرار والتعاون الاقتصادي في

ومنذ ذلك الوقت، أخذت أنغولا تمضي صوب السلم الدائم والمصالحة الوطنية.

وما فتئ الأنغوليون يشاهدون بشعور من القلق الأحداث الواقعة في ليبيريا ونحن نحث الطرفين المتحاربين على مواصلة الحوار بغية التوصل إلى سلم عادل ودائم.

إن الإعلان الختامي ومرفقاته التي اعتمدها وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة تحظى بالدعم الكامل لوفدي، ونتعهد بالإسهام في نجاح تنفيذها.

وفيما يتصل بحظر الوجود العسكري في المنطقة، وهو أحد الشواغل الرئيسية للدول الأعضاء، ترى حكومتي أن الأهداف الواردة في إعلان منظمة الوحدة الإفريقية الصادر في عام ١٩٦٤، فضلا عن معاهدة ثلاثيولكو التي تحظر استخدام وحيازة جميع الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية، تكتسي أهمية كبيرة، وهي ترحب بالتقدم الحاصل بصدد إبرام الصك اللازم، وهو حدث بات وشيكا.

وفي ضوء أهمية نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في ريو دي جانيرو في الفترة من ٣ إلى ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، يؤيد وفدي الجهود الرامية إلى معالجة تغير المناخ والتنوع البيولوجي. كما يؤيد اتفاقية مكافحة التصحر. ونحن مقتنعون بأن تنفيذها سيشكل معلما هاما في تاريخ البشرية.

وختاما، أود أن أعرب عن مشاعر القلق التي تساور وفدي فيما يتعلق بحماية البيئة البحرية، وخاصة فيما يتصل بنقل النفايات السامة والتخلص منها. وفي هذا الصدد، نؤكد على أهمية اتفاقيتي بازل وباماكو، وملتزم باتخاذ التدابير اللازمة، بالتعاون مع البلدان الأعضاء في المنطقة، للحفاظ على البيئة البحرية.

لكل هذه الأسباب سيصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار A/49/L.18/Rev.1.

**السيد هواراكا (ناميبيا)** (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد ناميبيا أن يشارك في مناقشة هذا البند بشأن منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي. إن المساحات الشاسعة لمياه جنوب الأطلسي تفصل جغرافيا بين بلدان المنطقة، بيد أن حمايتها والاستفادة منها كمورد تقربان

عندما أعلنت الجمعية العامة رسمياً في عام ١٩٨٦، بناءً على مبادرة من بلد من أمريكا اللاتينية، هو البرازيل، بأن المحيط الأطلسي في المنطقة الواقعة ما بين إفريقيا وأمريكا اللاتينية، سيصبح منطقة سلم وتعاون، كان دافعها ضمان أن يبقى ذلك الجزء من المنطقة خالياً من التوترات الناشئة عن مصالح تتعارض مع مصالح البلدان النامية الواقعة على سواحل المحيط الأطلسي المقابلة لإفريقيا وأمريكا اللاتينية.

وقد ارتأت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة أن تحت كل بلدان المنطقة وكل بلدان المناطق الأخرى على التعاون للقضاء على أي مصدر من مصادر التوتر في المنطقة؛ واحترام الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل دول المنطقة؛ والاحجام عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها؛ والتقييد الصارم بمبدأ عدم جواز أن تخضع أراضي أي دولة للاحتلال العسكري الناجم عن استخدام القوة بشكل يتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة واحترام هذا المبدأ. وكذلك احترام مبدأ عدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة.

ونلاحظ مع الارتياح أن دول منطقة جنوب الأطلسي سعت منذ البداية إلى زيادة التعاون الإقليمي لتحقيق عدة أمور منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، وحماية البيئة وصيانة الموارد الحية، والحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

ومما يسرنا أن جنوب إفريقيا الديمقراطية الموحدة التي تحررت من القيود العنصرية، تضطلع الآن بدور كبير في أسرة أمم جنوب الأطلسي، وفي المجتمع الدولي، الذي قدم مساهمة كبيرة في إضفاء الشرعية على مطالبة ناميبيا بخليج والفيس والجزر المتاخمة له.

ونجد أيضاً أن الجهود التي تبذلها دول المنطقة لتحسين وزيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والعلمية والتقنية والثقافية ومجالات أخرى إيجابية للغاية، مما يعزز التنسيق فيما بين دول الجنوب في البحث عن مكانة بارزة في عملية إضفاء الطابع العالمي على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، نود أن نسجل اعترافنا لحكومة نيجيريا بما أنجزته من أعمال بوصفها المنسق للمنطقة. ونود أن نعرب أيضاً عن اقتناعنا الراسخ بأن البرازيل، باضطلاعها مستقبلاً بمهمة المنسق، ستوسع نطاق

منطقة جنوب الأطلسي وهي هامة لتوطيد منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي. ولذا ترحب ناميبيا بحماس بحكومة جنوب أفريقيا بوصفها عضواً في المنطقة. وبذلك تكون المنطقة كتجمع إقليمي قد اكتملت.

والمنطقة محفل ملائم لتعزيز التعاون في جميع جوانب التنمية الذي يقوم على أساس احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وغيره من مبادئ القانون الدولي ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نشاهد المجتمع الدولي بكامله أن يبقى على منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي خالية من الأسلحة النووية.

وتود ناميبيا أن تؤكد دعمها لجهود الشعب الأنغولي لتحقيق السلم. وإننا نتوقع أن يستمر وقف إطلاق النار، الذي تم التوقيع عليه مؤخراً في لوساكا، وذلك لضمان توطيد السلم والديمقراطية وكذلك تعمير ذلك البلد الشقيق.

ويهنئ وفد بلدي حكومة نيجيريا على إسهامها القيم كمنسق للمنطقة منذ اجتماع أبوجا في عام ١٩٩٠. ونفس التهاني نعرب عنها لحكومة البرازيل، المنسق الحالي للمنطقة. ونود أن نرحب بالعروض التي قدمتها حكومات جنوب إفريقيا والأرجنتين وبنن لاستضافة الاجتماعات الوزارية الرابع والخامس والسادس لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي في ١٩٩٥ و ١٩٩٦ و ١٩٩٧، على التوالي.

وكإسهام في عمل المنطقة، تعرض حكومة ناميبيا استضافة اجتماع وزراء التجارة والصناعة للمنطقة في ناميبيا في بداية عام ١٩٩٥.

لكل هذه الأسباب يوصي وفد بلادي هذه الجمعية باعتماد مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1.

السيد أيوكا (بنما) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إن بنما، بوصفها بلداً ساحلياً ويمتلك قناة تربط محيطين وتتسم بأهمية حيوية للملاحة البحرية العالمية، تود أن تشترك في مداولات الجمعية العامة لتعرب عن تأييدها الراسخ لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/49/L.18/Rev.1 الذي يستهدف تأكيد أهداف ومقاصد منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

إن حكومة بلادي ملتزمة بالتسوية السلمية للمنازعات التزاما كاملا. وكمثال، تشهد الطريقة السلمية التي حسمت بها مسألة خليج والفيس والجزر المتاخمة على هذه الحقيقة.

إن جنوب افريقيا ملتزمة بسياسة عدم الانتشار وتحديد الأسلحة، وهي السياسة التي تشمل جميع أسلحة الدمار الشامل وتتعلم بشواغلنا حول انتشار الأسلحة التقليدية. ولهذا، فإن جنوب افريقيا من بين مؤيدي إنشاء مناطق سلم بالاضافة الى مناطق خالية من الأسلحة النووية. وبالتالي نشارك في تقديم مشروعي القرارين المتعلقين بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في افريقيا وجنوب الأطلسي. كما شاركنا في تقديم مشروع القرار الخاص بإقامة منطقة سلم في المحيط الهندي. وبهذه الروح، ترحب جنوب افريقيا بالانضمام الكامل للآرجننتين وشيلي والبرازيل الى معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي - معاهدة تلاتيلوكو.

لقد أنشئت منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي أصلا في وقت الحرب الباردة والصراع في الجنوب الافريقي. وبإمكان جنوب افريقيا الجديدة أن تؤيد بالكامل الهدفين الرئيسيين، هدفي السلم والتنمية في المنطقة، وتؤيد في هذه المرحلة من التاريخ، التحول الايجابي للأحداث في أنغولا وموزامبيق، وحكومة بلادي واثقة من أن تحديات المنطقة يمكن مواجهتها بتفاؤل كبير.

وفيما يتعلق بالتنمية، فإن جنوب افريقيا على اقتناع بأن المنطقة توفر آلية وإطارا هامين للغاية للنهوض بالمصالح والتطلعات المشتركة للدول الافريقية ودول أمريكا الجنوبية التي لها حدود مشتركة على المحيط الأطلسي. كما يمكن أن تكون هذه المبادرة أداة هامة للغاية في توفير الزخم والمضمون للحوار فيما بين دول الجنوب والتعاون عموما.

وتسلم جنوب افريقيا بالفرص القائمة داخل المنطقة لتوسيع نطاق الصلات التجارية والاستثمارية والثقافية والسياحية والرياضية والصلوات الأخرى، وترغب في التعاون في هذه المجالات بطريقة إيجابية وبناءة.

وترحب حكومة بلادي بالإعلان المتعلق بالتعاون في مجال الأعمال في جنوب الأطلسي. ففي عالم يزداد فيه تشكيل التكتلات الاقتصادية الإقليمية شيوعا، ليس لجميع الدول الأعضاء في المنطقة إلا أن تستفيد من

الأهداف، وستقربنا من الغايات التي نسعى اليها جميعا.

وفي الوقت ذاته، نود أن نؤكد عل ما للتقدم المحرز حتى الآن صوب ضمان السريان الكامل لمعاهدة تلاتيلوكو بشأن حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، علاوة على الجهود المؤاتية التي تبذلها منظمة الوحدة الافريقية لاعداد معاهدة بشأن إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية في افريقيا، من أهمية بالنسبة لتعزيز مبادئ ومقاصد منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

لقد كتب على سواحل جنوب المحيط الأطلسي فصول تاريخية حلوة ومرة المكتشفون والغزاة والمقاتلون من أجل الحرية - وأيضا المحررون الذين زرعوا في الأرض بذور الكرامة والأخلاق القويمة والتقدم والسلم.

إن الماضي القاتم بالمعاناة وعمليات الاعداد والاستعمار والاستعباد والفصل العنصري والاضطهاد والاستبداد، لم يعد الآن إلا درسا مؤلما للديمقراطيات في افريقيا وأمريكا اللاتينية لتصبح أكثر جدارة وأكثر نشاطا وأكثر قوة.

السيد بيرغ (جنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يسر وفد بلادي أن يؤكد على مشاركته في تقديم مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1 المعنون "منطقة سلم وتعاون في جنوب الأطلسي"، ونود أن نسجل تقديرنا للممثلين الذين رحبوا بنا بوصفنا عضوا جديدا في المنطقة.

تقر جنوب افريقيا طلب مشروع القرار الى جميع الدول أن تتعاون على تعزيز الأهداف المحددة في إعلان منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي وأن تمتنع عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع تلك الأهداف أو مع ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة ذات الصلة، ولا سيما أي إجراء قد يوجد حالات التوتر والنزاع المحتمل في المنطقة، أو يزيد من حدتها.

وتؤيد حكومة جنوب افريقيا الأهداف الرئيسية لمنطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي: تعزيز السلم والأمن؛ والنهوض بالتعاون الاقليمي من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وحماية البيئة، وصون الموارد.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يؤكد على أنه لن يكون بوسع منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي أن تحسن مصير شعوبها الا اذا كانت هناك ديمقراطيات قائمة على حقوق الانسان، بالاضافة الى برامج التعمير الاقتصادي والتنمية. وفي متناول يد الدول الأعضاء جعل منطقة جنوب الأطلسي منطقة مزدهرة، بما فيها من إمكانية للتنافس مع بقية العالم. وتعتقد جنوب افريقيا أنه ينبغي تشجيع التعاون المتعدد الأطراف داخل المنطقة، ومن شأن تبادل وجهات النظر بشأن حقوق الانسان والحريات الأساسية في الاجتماعات المنتظمة للدول الأعضاء في المنطقة أن يؤدي الى رفع مستوى الإحساس والوعي، بموضوع توطيد الديمقراطية الهام. وتعتقد جنوب افريقيا أن هذا التبادل للآراء سستمخض عنه مقترحات عملية بشأن التعاون في مسائل مثل التعليم في مجال حقوق الانسان، ومراقبة الانتخابات، وحسم الصراع، والمواءمة فيما بين سياسات حقوق الانسان.

ويسعد جنوب افريقيا أن تكون عضوا في المنطقة وأن تضطلع بنصيبها في تحقيق أهدافها.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا الى آخر المتكلمين في المناقشة بشأن هذا البند.

تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار  
A/49/L.18/Rev.1.

نبدأ الآن عملية التصويت. وطلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: ألبانيا، الجزائر، أنغولا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، جزر البهاما، البحرين، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، الكاميرون، كندا، الرأس الأخضر، شيلي، الصين، كولومبيا، جزر القمر، الكونغو، كوستاريكا، كوت ديفوار، كوبا، قبرص، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، الدانمرك، جيبوتي، مصر، إستونيا، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غواتيمالا، غينيا، غيانا، هايتي، هندوراس، هنغاريا، ايسلندا، الهند، اندونيسيا، ايران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، ايرلندا، اسرائيل، إيطاليا، جامايكا،

التعاون الأوثق في منطقة حيوية من أجل تحقيق الرفاهية الاقتصادية لشعوبنا.

إن لاقامة بيئة مؤاتية يمكن للنشاط الاقتصادي أن يزدهر في ظلها بما يعود بالفائدة على جميع المواطنين أولوية قصوى لحكومة الرئيس مانديلا. فعلى سبيل المثال، تواصل السلطات النقدية في جنوب افريقيا دراستها لمسألة مراقبة عمليات الصرف، وتخفيض الرسوم الجمركية على الواردات في إطار التزاماتنا بمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة، ووضع مدونة سلوك لجذب الاستثمار الأجنبي. فبالقدرة الاقتصادية الكامنة في التجارة الاقليمية والاستثمار والمواءمة الاقتصادية تحمل في طياتها وعدا كبير لنا.

إن جنوب افريقيا على استعداد للاضطلاع بدور إيجابي وبناء فيما يتصل بمشاطرة الخبرة العلمية والتكنولوجية من أجل حماية الموارد البحرية ومنع القاء النفايات السمية في المنطقة، بما في ذلك التعاون وتبادل المعلومات على المستوى التقني والعلمي لمنع الإضرار بمنطقة جنوب الأطلسي، ولا سيما من جانب الدول من خارج المنطقة، وبالتالي الالتزام باتفاقيتي باماكو وبازل.

إننا نؤيد بقوة المبادئ التوجيهية الواردة في الاعلان المتعلق بالبيئة البحرية. إن الامتثال لهذا الاعلان من شأنه أن يعزز الجهود الرامية الى حماية النظام الايكولوجي البحري في منطقة جنوب المحيط الأطلسي الشاسعة.

إن حكومة بلادي ملتزمة بالمبادئ الارشادية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي الفصل الوارد في جدول أعمال القرن ٢١ بشأن البحار، وترحب بالاعتراف بهذه المبادئ في الاعلان المتعلق بالبيئة البحرية الصادر عن منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

وتعرب جنوب افريقيا عن قلقها إزاء استمرار انتشار الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية في منطقة جنوب الأطلسي والخطر الهائل الذي يشكله ذلك على المجتمع، وتوافق على أن الأمر يتطلب القيام بعمل مشترك لمعالجة هذه المشكلة. ولذلك، تعرب جنوب افريقيا عن استعدادها لاستضافة اجتماع ل كبار المسؤولين بشأن مسألة الاتجار بالمخدرات والمؤثرات العقلية في عام ١٩٩٥.

"على الحفاظ على تلك المنطقة لممارسة جميع الأنشطة التي يحميها القانون الدولي العرفي، حسبما يتجسد في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار" (A/49/L.18/Rev.1، الفقرة ٨).

ومن المناسب بشكل خاص في هذا الوقت أن يعترف هذا القرار بالشكل الملائم بالحريات البحرية الهامة لجميع الدول في تلك الاتفاقية. والولايات المتحدة ترحب بتأكيد دول جنوب الأطلسي هذا - في هذا القرار - على اعترافها الواضح بأن السلم والحرية يرتبط بعضهما ببعض ارتباطاً وثيقاً. والولايات المتحدة تعرب عن تقديرها لمقدمي مشروع القرار، وخاصة وفد البرازيل الذي عمل منسقاً، لهذا التأكيد ولتقديم مشروع محسن كثيراً يعكس بشكل دقيق تفهماً مشتركاً القائمة.

إن رأي حكومة بلادي الثابت أن إنشاء منطقة سلم معترف بها دولياً لا يمكن أن يتم إلا عن طريق مفاوضات

اليابان، كازاخستان، كينيا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، لختنشتاين، لكسمبرغ، ماليزيا، ملديف، مالي، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، النرويج، عمان، باكستان، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت كيتس ونيفيس، سانت فنسنت وجزر غرينادين، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب أفريقيا، إسبانيا، سري لانكا، السودان، سورينام، سوازيلند، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة، أوروغواي، فانواتو، فنزويلا، اليمن، زيمبابوي.

المعارضون: لا أحد.

الممتنعون: مدغشقر، الولايات المتحدة.

اعتمد مشروع القرار A/49/L.18/Rev.1 بأغلبية ١٣٢ صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع عضوين عن التصويت (القرار ٢٦/٤٩).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): طلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية الكلمة تعليلاً للتصويت. وأود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلي بها تعليلاً للتصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد دوطون (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد الولايات المتحدة أن ينتهز هذه الفرصة ليعلل امتناعه عن التصويت على مشروع القرار الخاص بهذا البند.

لقد قدمت تغييرات جوهرية في هذا القرار بشأن حكم شكل أحد شواغلنا الرئيسية فيما يتعلق بقرارات خاصة بهذا الموضوع في سنوات سابقة: وهو حرية الملاحة، المتناولة في الفقرة ٨. وقرار هذا العام يؤكد تصميم الجمعية العامة:



متعددة الأطراف بين الأطراف ذات الصلة، وليس عن طريق الاعلانات. وهذا هو أحد الأسباب في أننا لم يكن باستطاعتنا أن نصوت مؤيدين. بالإضافة إلى هذا، بينما نؤيد، على حد سواء، المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وفقاً لمعاهدة تلاتيلولكو ومفهوم منطقة أفريقية خالية من الأسلحة النووية تنشأ بشكل ملائم، فإننا أوضحنا فعلاً في اللجنة الأولى موقفنا بشأن الوثيقة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية والتي ترتبت على الاجتماع الثالث للدول الأعضاء في منطقة السلم والتعاون في جنوب الأطلسي.

إننا نرحب بتعاون وفد البرازيل، بصفته منسقا بين مقدمي المشروع، في تناول المسائل الأساسية تماماً والخاصة بحرية الملاحة، ويسرنا أننا لم نضطر إلى التصويت معارضين لمشروع القرار.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند ٣٠ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

#### برنامج الأعمال

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الوفود بأن الجمعية ستبت في مشروع القرار المقدم في إطار البند ١٤ من جدول الأعمال المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية" صباح يوم الأربعاء، ١٤ كانون الأول/ديسمبر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠